Palestinian Working Woman Society for Development
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

PWWSD

التقرير السنوي 2024

عام المواجهة والتحدي والنضال النسوي

https://pwwsd.org
PWWSD@PWWSD.org

الفهرس

1 الفصل الأول

الخلفية والإطار القانوني- النشأة والتأسيس 5
الرؤية والرسالة وقيم الجمعية 5
استراتيجيات التدخل 6
حوكمة الجمعية ومجلس الإدارة 6
الهيكلية 7
السياق العام في المناطق المحتلة وأثره على عمل الجمعية. 8

2 الفصل الثاني

توزيع المستفيدين والمستفيدات حسب الجنس. 13
توزيع المستفيدين والمستفيدات حسب المناطق. 14
تدخلات الجمعية التثقيفية والتوعوية والبنيوية للدفاع عن حقوق المرأة. 15
علامات فارقة حول إنجازات الجمعية عام 2024. 17
مشاركة الجمعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. 21

3 الفصل الثالث

البرامج والأهداف الاستراتيجية للجمعية. 22
برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والسلام والأمن. 22
برنامج التمكين الاقتصادي. 29
برنامج الإرشاد النفسي ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. 37

4 الفصل الرابع

قصص نجاح. 40
إيناس أبو رموز.. من كرسي وحيد إلى مركز متكامل للتمكين. 40
من قاعات الدراسة إلى غرف الأخبار..رحلة حنين قواريق. 42
رحلة م.ص: من الصدمة إلى التمكين والتغيير. 43

الفهرس

5 الفصل الخامس

قائمة النشاطات والمشاركات الفاعلة التي قامت بها الجمعية على مستوي التطوير والعلاقات العامة والمناصرة في العام 2024. 44
الاتصال والعلاقات العامة والتطوير. 44
المناصرة على المستوى الوطني. 46
المناصرة على المستوى الدولي. 49
الشركاء الاستراتيجيين. 52
بناء القدرات وتحديث السياسات على مستوى الجمعية. 53

6 الفصل السادس

نظرة مستقبلية لعام 2025: عام التميز والتوسع والشراكة الفاعلة. 54

7 الفصل السابع

التحديات والمعيقات. 55
التوصيات. 56

حنان بنورة

رئيسة مجلس الإدارة

نضع بين أيديكم/ن التقرير السنوي للعام 2024، والذي نعتز من خلاله بتوثيق عام كامل من العمل الميداني والحقوقي والتنموي، وهو عامٌ اختبر صمود شعبنا وقدرتنا على المواجهة والتحدي في ظل واحدة من أكثر السنوات قسوة في تاريخ الشعب الفلسطيني، ولا سيما على النساء الفلسطينيات في قطاع غزة والضفة الغربية.

رغم الظروف الاستثنائية التي فرضتها حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة، والتوسع في جرائم الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية، أثبتت الجمعية، بكل مكوناتها من الهيئة الإدارية والجمعية العمومية والطاقم التنفيذي، التزامها العميق بقضايا النساء، وتمسّكها برؤيتها التحررية في السعي نحو مجتمع ديمقراطي عادل، تسوده قيم المساواة والعدالة والحرية، وإيمانها بأن تحرر المرأة مرتبطٌ ارتباطاً جوهرياً بإنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة والمساواة.

لقد كان عام 2024 عاماً قاسياً بكل المقاييس. رغم دمار مقراتنا، واستشهاد الزميلتين العزيزتين رانيا السويسي وتفاحة الطويل - اللتين استشهدتا أثناء تقديمهما الدعم النفسي للنازحات والنازحين تحت القصف - وتعرض زميلاتنا وزملائنا في غزة للفقدان والتهجير والتجويع والانتهاكات، واصلنا عملنا ضمن خطة طوارئ، واضعين في سلم أولوياتنا توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال، والاستجابة الإنسانية العاجلة، والتمكين الفردي والجماعي.

عام 2024 كان عام المواجهة والتحدي، عام النضال النسوي في وجه حرب إبادة ممنهجة، واجهنا تصاعداً غير مسبوق في عنف الاحتلال في الضفة الغربية، من إغلاق للطرق واعتقالات جماعية وتدمير للمنازل والأراضي. ورغم ذلك، نجحنا في توسيع تدخلاتنا ومضاعفة جهودنا في قطاعات الحماية، والدعم النفسي، والتمكين الاقتصادي، والمناصرة السياسية والحقوقية. ساهمت تدخلاتنا ليس فقط في التخفيف من معاناة النساء، بل أيضاً في تعزيز حضورهن القيادي. فقد قدمنا الدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 10,000 امرأة وطفل في غزة في ظروف بالغة الصعوبة، ووسعنا نطاق مجالس الظل النسوية لتشمل 109 مجالس، ودرّبنا مئات الشابات على القيادة والمشاركة السياسية من خلال برامج رائدة مثل المدرسة النسوية، التي أُطلقت بالشراكة مع مركز دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، كما أطلقت الجمعية عدداً من الدراسات والأبحاث وأوراق سياساتية تُغني مؤسسات المجتمع المدني بالمعرفة وتمده بأدوات للمناصرة لإحداث تغيرات جذرية فيما يتعلق بمناهضة التمييز ضد المرأة، في سياق مجتمعنا الذي يفرض عنفاً متعدد الطبقات بفعل الواقع الاستعماري وبفعل البنى والثقافة الأبوية، كما أطلقنا منصة "مواطنات" الإعلامية التي وصلت إلى أكثر من 11 مليون مشاهدة.

في هذا العام أيضاً، خضنا معركة مزدوجة، معركة على الأرض لتوفير الحماية والكرامة للنساء في وجه آلة الحرب والدمار، ومعركة سياسية وإعلامية لفضح الانتهاكات الاحتلالية، والدفاع عن حق النساء في العدالة والمساءلة، وفي الحياة الآمنة والكريمة. فقد انخرطت الجمعية في حملات مناصرة دولية، وقدّمت تقارير ومداخلات في جلسات الأمم المتحدة، وأصرت على أن تكون أصوات النساء الفلسطينيات مسموعة في كل المحافل، مستلهمة من تضحيات نسائنا ومعاناة شعبنا ما يعزز إرادتنا ويعمّق التزامنا.

وإذ نختتم عامًا ملؤه الصمود والتضحية، نؤكد أن جمعيتنا ستظل وفية لرسالتها وقيمها، وستواصل عملها المستند إلى الحقوق والعدالة. في عام 2025، سنواصل تعزيز صمود النساء اقتصادياً ونفسياً، خاصة في غزة، والضغط لتعديل القوانين المجحفة بحق المرأة، ومواصلة العمل على إقرار "قانون حماية الأسرة من العنف"، وتوسيع شراكاتنا المحلية والدولية، وتوثيق انتهاكات الاحتلال ومقاضاتها دولياً.

ختاماً، نتوجه بالشكر لفريق الجمعية المتفاني، وللمتطوعين/ات الذين تحملوا المخاطر، ولشركائنا الذين وقفوا معنا، وآمنوا بدور الجمعية، ولكافة المؤسسات المجتمعية القاعدية والائتلافات النسوية المحلية والاقليمية والعالمية، ولكافة حركات التضامن في كافة دول العالم، ولنساء شعبنا أينما تواجدن. كما وننحني إجلالاً لأرواح الشهيدات والشهداء، ونعاهدهم/ـن على مواصلة النضال من أجل انجاز الحق في تقرير المصير والعودة والاستقلال. فبعد أكثر من أربعة عقود من العمل، ما زلنا نؤمن بأن التغيير ممكن، وأن المرأة الفلسطينية ستظل حجر الزاوية في بناء مجتمع الحرية والمساواة والكرامة.

معًا نحو حرية النساء، وحرية الوطن..

حنان بنورة-رئيسة مجلس الإدارة

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الخلفية والإطار القانوني- النشأة والتأسيس

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هي منظمة نسوية تنموية مستقلة وغير حكومية، تساهم في تطوير النضال النسوي ضمن الأبعاد الوطنية والاجتماعية والتنموية. تؤمن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بأن تحرر المرأة يرتبط ارتباطا مباشرا بإنهاء الاحتلال وبالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في الفضاء العام وفي الفضاء الخاص، وبالمساهمة في بناء مجتمع تسوده قيم العدالة والمساواة والحرية.

منذ إنشائها في العام 1981، شهدت الجمعية نموا وتوسعا على الصعيد الجغرافي وعلى صعيد البناء المؤسسي والبرامجي. وهي تعمل على المستويات المجتمعية والوطنية والإقليمية والعالمية من خلال ائتلافات وشبكات متعددة ومتنوعة. تعمل الجمعية في كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التركيز على المناطق المهمشة ومن بينها محيط القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة (ج)، وكذلك التجمعات البدوية وتلك المعرضة لجرائم المستوطنين او المعزولة بفعل جدار الضم والتوسع.

تتكون الجمعية العامة لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، من 25 سيدة، ولديها هيئة إدارية منتخبة، مكونة من 7 عضوات. يبلغ عدد موظفي وموظفات الجمعية أكثر من 40، بدوام كامل أو جزئي، موزعين/ موزعات على مختلف المكاتب في الضفة الغربية وفي قطاع غزة.

الرؤية

مجتمع ديمقراطي حر يقوم على العدل والكرامة واحترام المواطنة وحقوق الإنسان والاختلاف والتنوع، حيث يمكن للمرأة أن تتمتع بالمساواة الكاملة.

الرسالة

"جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هي منظمة نسوية مدنية لحقوق الإنسان تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتسهيل وصول المرأة إلى العدالة، والمساهمة في عملية التنمية، من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للمرأة وتمكينها وتشجيع مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي مشاركتها في النضال الوطني لإنهاء الاحتلال".

قيمنا:

1. الاستقلالية
2. الاحتراف
3. الموضوعية
4. الحشد لاحتياجات المرأة وتحصيل حقوقها الآنية والاستراتيجية

5 .الاستجابة

6 .المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية

7 .كرامة الإنسان

استراتيجيات التدخل:

1 .مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له.

2 .التمكين الاقتصادي للمرأة.

3 .تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية. وتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن الإنساني وفق مرجعيات الأمم المتحدة.

5. تعزيز مكانة واستدامة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، كمنظمة مجتمع مدني رائدة.

حوكمة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية:

هي مؤسسة غير حكومية وطنية مستقلة فنيا واداريا وماليا وترتبط حوكمة المؤسسة بمجلس إدارة منتخب من الجمعية العمومية.

الجمعية العمومية: عقدت الجمعية العمومية اجتماعها السنوي العادي لإقرار التقريرين المالي والإداري، وتم خلال الاجتماع انتخاب هيئة إدارية جديدة للجمعية تميزت بدخول العناصر الشابة إليها.

مجلس الإدارة:

رئيسة مجلس الإدارة:

أ. حنان بنورة

نائب رئيسة مجلس الإدارة

أ. آمنة كيلاني

أمينة الصندوق

أ. حنين سنونو

أمينة السر

أ. رشا حسونة

العضوات

أ. نجاح مطر العبد دقماق

أ. فاتن أبو زعرور

أ. نسرين النجار

PWWSD Management Organizational Chart

الهيكلية:

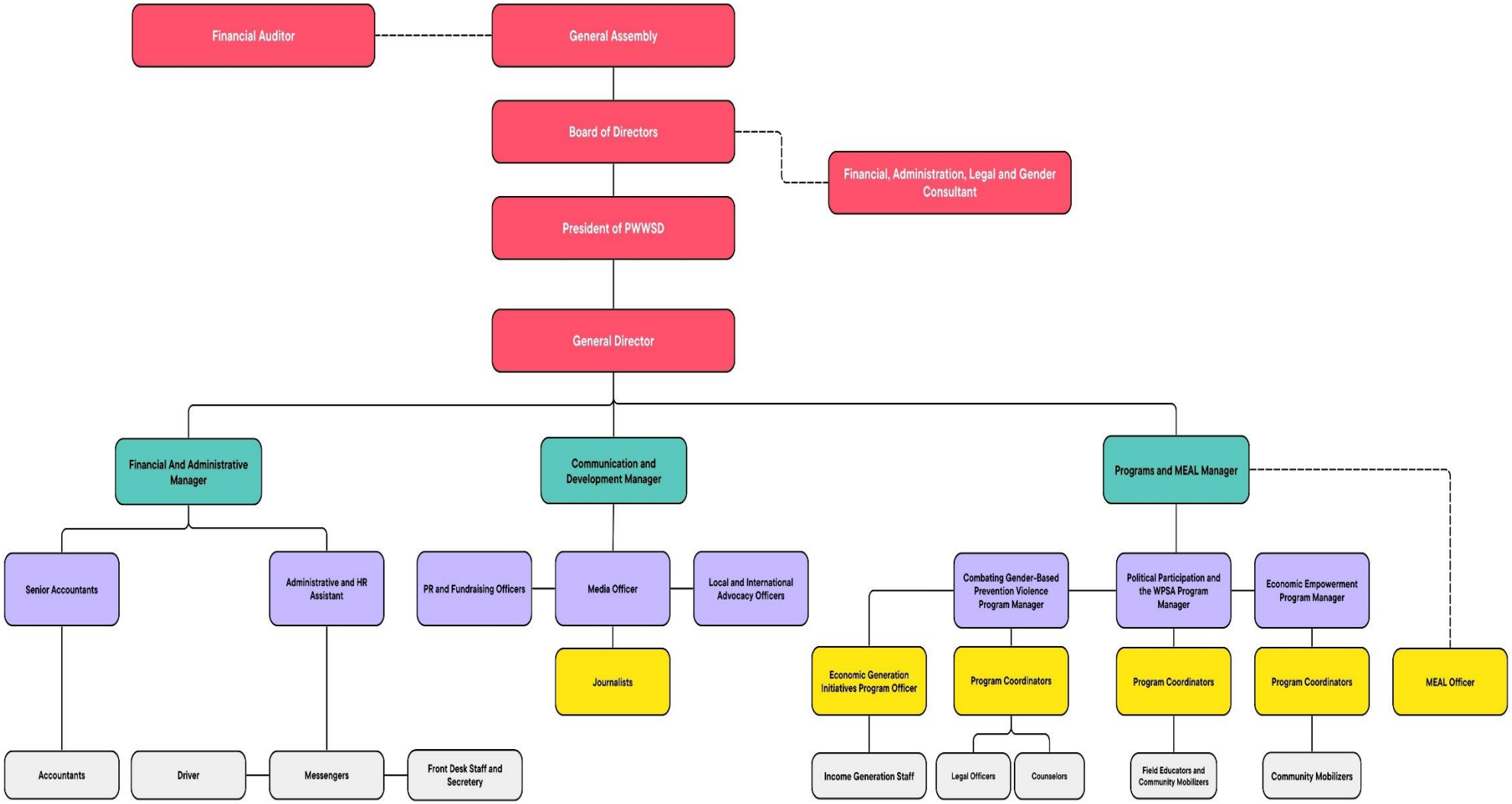

السياق العام في المناطق المحتلة وأثره على عمل الجمعية:

شكل العام 2024 محطة من أكثر المحطات تحديا في السياق الفلسطيني على مدار العقود المنصرمة. فمنذ اليوم الأول للعام وحتى اللحظات الأخيرة منه، كانت حرب الإبادة مستعرة في قطاع غزة، وامتدت للضفة الغربية، وإن بوتيرة أقل نوعا ما. ومما لا شك فيه أن الحرب الإجرامية التي شنها الاحتلال الإسرائيلي، قد ألقت بظلالها على مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، دون اعتبار للخلفيات السياسية أو الإيديولوجية أو مكان الإقامة. فقد شهد العام 2024 وعلى مدار أيامه الكاملة، استمرار القتل الممنهج في قطاع غزة وتصاعد الهجمة الشرسة على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، عبر جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين الذين سلحتهم حكومة الاحتلال الحالية. وفي ظل هذه الظروف، واصلت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، كما هو حال مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، القيام بدورها في تقديم الدعم والإسناد للنساء الفلسطينيات في قطاع غزة وفي الضفة الغربية. وجاء عمل الجمعية انسجاما مع خطتها الاستراتيجية وتوجهاتها في العمل مع النساء والسعي لتمكينهن وحماية حقوقهن في ظل كافة الظروف. وكانت الجمعية قد استعادت خطتها للعمل في الظروف الطارئة، لمساندة نساء قطاع غزة منذ اليوم الأول للعدوان، في السابع من تشرين أول من العام الذي سبق. فجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية تتبنى رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية تصب في خدمة حقوق النساء الفلسطينيات وتمكينهن وتعزيز حضورهن في الحيزين العام والخاص. وبالرغم من أن العمل الإغاثي لا يندرج ضمن استراتيجيات تدخل الجمعية، إلا أن الظرف العام الذي واجهته النساء الفلسطينيات في قطاع غزة، دفع بالجمعية لتبني نهج تقديم الخدمات الإغاثية. ولم يكن العمل الإغاثي منفصلاً عن نهج العمل القائم على الحقوق، الذي يميز عمل الجمعية منذ بدايتها. بالتالي، فإن الخدمات الإغاثية التي قدمتها الجمعية، بنيت على النهج السابق، وارتكزت على تحقيق أجندة المرأة والأمن والسلام. فإدراكا من الجمعية، من وحي تجاربها السابقة، أن احتياجات النساء الخاصة تستثنى عادة من برامج الإغاثة، فقد تم التركيز على توفير هذه الاحتياجات، وخاصة الرزم الصحية والملابس الخاصة، إضافة إلى الرزم الغذائية والمساعدات النقدية. ففي ظل نزوح ما يقرب من 90% من المجتمع الغزي قسراً (حسب ما أكدت على ذلك التقارير المحلية والدولية)، وتدمير البيوت والمساكن، فإن النساء نزحن دون حمل أي من أمتعتهن الخاصة واحتياجاتهن. ومع الزج بهن في مراكز نزوح وإيواء لا تصلح للحياة الآدمية، تعمقت معاناتهن، مما أضاف عبئا جديدا على كاهلن.

ومن خلال تدخلاتها، سعت الجمعية لتوفير الحماية للنساء وتمتينهن لمواجهة ويلات العدوان، والقيام بدورهن الطليعي، في ظل ازدياد الأعباء التي فرضت عليهن، والأدوار الإضافية التي قمن بها لتعزيز صمود المجتمع. فمنذ اليوم الأول للعدوان، سعت الجمعية لمرافقة النساء بغية تعزيز صلابتهن النفسية لمواجهة التحديات الجسام التي فرضت عليهنّ. وبالرغم من صعوبة الظروف، وفي ظل عدم إمكانية تقديم الدعم النفسي للنساء عبر الهاتف، كما جرت العادة في حروب سابقة، وذلك نتيجة لكون الحرب الحالية قد تضمنت تدمير البنية التحتية للاتصالات في قطاع غزة منذ الأيام الأولى للعدوان، عملت الجمعية على توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال في القطاع من خلال طاقم مرشداتها والمتطوعين والمتطوعات في قطاع غزة، ممن سبق تدريبهن وتدريبهم ضمن تدخلات الجمعية في الفترة التي سبقت العدوان. وبالرغم من أن طاقم

الجمعية والفرق التطوعية اضطرت للنزوح من أماكن سكنهم/ سكنهنّ، إلا أن التزامهم والتزامهن بقضايا النساء لم يتراجع. ففي مراكز النزوح واللجوء، قام فريق المرشدات العامل في الجمعية بتقديم خدمات الإرشاد النفسي والاستشارة للنساء والأطفال، كما ساهم فريق المتطوعين والمتطوعات في تنفيذ أنشطة التفريغ النفسي للأطفال والنساء للحد من التوترات والمساعدة في تجاوز أزمات العدوان النفسية. وخلال العدوان، فقدت الجمعية زميلتين من طاقم عملها، استشهدتا مع أفراد أسرهن، الزميلة رانيا السويسي والزميلة تفاحة الطويل، وكانتا من ضمن طواقم الجمعية التي عملت على تقديم الدعم النفسي للنساء والأطفال خلال الأشهر الأولى من العدوان الحالي، وكذلك خلال الحروب العدوانية السابقة التي شنها الاحتلال على قطاع غزة. أما في الضفة الغربية، فقد واصلت الجمعية عملها ضمن برامجها المختلفة لتقديم الدعم والمساندة للنساء، بالرغم من سياسات الاحتلال وعلى رأسها الحواجز العسكرية والإغلاقات واستمرار بناء المستعمرات وعملية عزل وتهويد مدينة القدس المحتلة.

البيئة الخارجية: طغت حرب الإبادة والجرائم التي ارتكبها الاحتلال خلالها، والجرائم المرتكبة في الضفة الغربية من قبل جيش الاحتلال وعصابات المستعمرين، على البيئة الخارجية التي أحاطت عمل الجمعية على مدار العام المنطوية صفحته. وحسب ما ورد في التقارير الدولية والتقارير الإحصائية، متعددة المصادر، فإن نسبة النساء والأطفال من بين الضحايا وصلت إلى ما يقرب من 70%[1]. ومن الناحية العددية فيما يخص النساء، شهدت حرب الإبادة حسب تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مع نهاية العام 2024[2]:

- ارتقاء 12361 شهيدة من النساء، بينما فقدت 13361 امرأة لأزواجهن وأصبحن المعيلات للأسر.
- ارتكاب الاحتلال لما يزيد عن 10200 مجزرة راح ضحيتها النساء والأطفال والرجال.
- تم مسح 2092 عائلة من السجل المدني بالكامل، بينما 4899 عائلة أبيدت ولم يتبق منها إلا فرد واحد على قيد الحياة.
- أكثر من 2000 امرأة أصبن بإعاقات دائمة نتيجة لبتر أحد أطرافهن، كحد أدنى.
- آلاف النساء اضطررن للولادة في مراكز الإيواء والنزوح وفي الخيام وفي المباني المهدمة، دون أي رعاية طبية. كما أن مئات النساء أنجبن بعمليات ولادة قيصرية دون مواد تخدير طبية حسب تقرير صادر عن منظمة آكشن ايد[3]. .

ومن خلال استعراض العينة السابقة للأرقام، يتضح حجم ومدى معاناة النساء في قطاع غزة، وترتسم ملامح الظروف التي عملت فيها الجمعية. ولم تقف معاناة النساء عند حدود ما أشير إليه آنفاً، بل عانت النساء كبيرات السن، النساء من ذوات الإعاقة، والنساء صاحبات الأمراض المزمنة، من النقص الحاد في خدمات الرعاية الصحية في ظل تعمد الاحتلال تدمير المستشفيات والمراكز الطبية ومراكز الرعاية الأولية. وإضافة لذلك، تعرضت النساء في قطاع غزة للإعدام الميداني من قبل

[1] https://panoramafm.ps/2024/12/31
[2] https://msdrnews.com/297441
[3] https://actionaid.ie/report-conditions-gaza

جنود الاحتلال، إبان الاجتياح البري. كما تعرضت مئات النساء للاعتقال والاختطاف، والزج بهن كرهائن في معتقلات مجهولة. وقد أفادت العديد منهن بتعرضهن للتحرش الجنسي والاغتصاب أثناء الاعتقال، مما زاد من التدهور النفسي بين هؤلاء النساء.

وحسب ما ترى جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وتتفق في ذلك مع العديد من التقارير الدولية، فإن معاناة النساء أثناء حرب الإبادة، تجلت في الجوانب التالية:

- **الآثار العاطفية والنفسية غير المرئية**: تأثرت النساء الفلسطينيات بشكل كبير نتيجة لحرب الإبادة، حيث تعاني النساء من مستويات شديدة من التوتر والقلق والصدمات. كما ترك النزوح المستمر النساء في حالة دائمة من عدم الأمان. أفادت فتاة (16 عاما) في هذا السياق: "لا نعرف إلى أين نذهب للحصول على الأمن". كما أن الازدحام الشديد في مراكز النزوح والإيواء، زاد من حدة التوترات، حيث أفادت إحدى الفتيات واصفة الوضع في مراكز الإيواء والنزوح قائلة: "لا أحد يستطيع أن يتحمل الآخر ."

- **ازدياد العنف المبني على النوع الاجتماعي** :أدى العدوان الصهيوني إلى تفاقم المخاطر التي تعاني منها النساء، مما يزيد من خطر العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والزواج القسري والاستغلال. وفي مخيمات النزوح ومراكز اللجوء المكتظة، فقدت النساء الخصوصية والسلامة، وغالبًا واجهن المضايقات وسوء المعاملة. وقد وصفت إحدى النساء هذه المعاناة في شهادة قدمتها لمنظمة آكشن أيد: "في الماضي، كانت الجدران غطاء لنا، واليوم أصبحت هذه الجدران مجرد قطعة من النايلون".

- **فقدان المساحات الآمنة والخدمات الخاصة بالنوع الاجتماعي** :تواجه النساء في الوقت ذاته انخفاض بشكل كبير في الوصول إلى المساحات الآمنة والدعم للنساء اللاتي يعانين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب النزوح القسري المتكرر ونقص التمويل وتحديات الاتصالات. كما أدى الانهيار الكامل للنظام القانوني في غزة إلى خلق فراغ قانوني، مما ترك النساء غير قادرات على الحصول على العدالة."

- **ظروف الرعاية والولادة القاسية:** كشفت العديد من التقارير والشهادات التي قدمتها النساء، الحالة المزرية للرعاية الصحية للأمهات في غزة، حيث تواجه النساء الحوامل حالات ولادة شديدة الخطورة مع رعاية طبية قليلة أو حتى معدومة، مما يؤدي إلى نتائج مأساوية.

- **عبء العمل والمسئوليات الإضافية :**تولت النساء اللواتي يعشن في مخيمات النزوح في قطاع غزة أعمالاً تتطلب جهداً بدنياً وتستغرق وقتاً طويلاً لتدبير أمور أسرهن أثناء العدوان، بدءاً من حمل عبوات الماء الثقيلة ونقلها إلى خيامهن، إلى الطهي على النيران المكشوفة، مع القيام في الوقت نفسه أيضاً بمسئوليات رعاية إضافية. فالنساء في غزة هن آخر من يتناولن الطعام وأقل من يأكلن لضمان إطعام الآخرين في الأسرة، بسبب النقص الحاد في الطعام. وفي وصف لهذه الحالة قالت إحدى العاملات في مؤسسة التحالف من أجل التضامن: "أسوأ شيء تفعله النساء، أنهن أنفسهن الترتيب الأخير على قائمة كل شيء، حيث تقلل من أولوياتها وتعتني بالآخرين."

أما في الضفة الغربية، فلم يكن الوضع العام، وبالتالي جزء منه وضع النساء، في ظروف معقولة. فقد استغل الاحتلال انشغال العالم بحرب الإبادة في قطاع غزة والجرائم التي بثت على الهواء مباشرة (في كثير من الأحيان)، ليمضي في جرائمه التي استهدفت الوجود الفلسطيني، ومحاولة تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه التاريخية، في استعادة للإيديولوجيا الصهيونية التي سعت، منذ بداية التحضير لاستعمار فلسطين، إلى إبادة الشعب الفلسطيني وتهجيره، في محاولة لتجسيد الكذبة التي قامت عليها

تلك الإيديولوجيا الاستعمارية، بأن "فلسطين أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض". بالتالي، مارس الاحتلال القتل بدم بارد بحق الفلسطينيين والفلسطينيات في الضفة الغربية، ليرتقي ما يقرب من الألف شهيد وشهيدة، بينما وصلت حالات الاعتقال لما يقرب من العشرة آلاف (مع استشهاد عدد كبير من الأسرى داخل معتقلات الاحتلال). واستمر الاحتلال في سياسته الممنهجة في تدمير المساكن والمباني في الضفة الغربية، ومحاولة تغيير المشهدين الديمغرافي والجغرافي. ولأول مرة منذ الانتفاضة الثانية، تعود قوات الاحتلال لاستخدام سلاح الطيران في قصف المخيمات في شمال الضفة الغربية. كما قام الاحتلال بعمليات تجريف وتخريب كبيرة للبنى التحتية في مدن ومخيمات الضفة الغربية، فيما بدى وكأنه محاولة إلغاء فكرة المخيم من المشهد الفلسطيني، ونمذجة التدمير في قطاع غزة ونقله إلى الضفة الغربية لكيّ الوعي الفلسطيني المقاوم. وإضافة إلى ذلك، عمل الاحتلال على شرذمة المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال نصب الحواجز العسكري والبوابات الحديدية والتي وصل عددها إلى ما يقرب من 898 حاجزا وبوابة (حسب تقارير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان). وقد أدت هذه الحواجز إلى تقييد حركة الفلسطينيين والفلسطينيات ومنعتهم/ منعتهن من الوصول إلى أماكن عملهم/ عملهن وكذلك من الوصول إلى المؤسسات التعليمية ومراكز الخدمات الصحية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن الأوضاع في الضفة الغربية شهدت تدهورا غير مسبوق. فمنذ بداية حرب الإبادة في تشرين أول من العام 2023، منعت سلطات الاحتلال العمال والعاملات من الوصول إلى أماكن العمل في مناطق 1948، مما قاد إلى ارتفاع هائل في مستويات البطالة والفقر، إذ ارتفعت نسبة الفقر في العام 2024 لتصل إلى 74.3%، مقارنة مع 38.8% مع نهاية العام الذي سبق.[4] وهي الحالة التي دفعت النساء ثمنها غاليا. ويضاف إلى الحواجز العسكرية التي منعت الفلسطينيين والفلسطينيات من الوصول لأماكن العمل في الضفة الغربية، قامت حكومة الاحتلال بتسليح المستعمرين، وأطلقت أيديهم لتخريب المناطق الزراعية في الضفة الغربية، مما حرم الفلسطينيين والفلسطينيات من الانتفاع من المحاصيل الزراعية، وخاصة محصول الزيتون. فانتشر المستعمرون في المناطق الريفية الفلسطينية المحتلة وقاموا بمهاجمة المزارعين والمزارعات الفلسطينيين والفلسطينيات، حيث شهدت قرية فقوعة في محافظة جنين، استشهاد مواطنة كانت تعمل في قطف الزيتون في أرض تابعة لأسرتها.

ومما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية، الحصار المالي الذي فرضه الاحتلال على السلطة الفلسطينية مما منعها من الانتظام في دفع رواتب العاملين والعاملات في القطاع العام، والذي انعكس سلبا على منظومة الخدمات التي تقدم للمواطنين والمواطنات، نتيجة لغياب الدافعية لدى موظفي وموظفات القطاع العام للعمل وخدمة الجمهور.

أما على الصعيد السياسي الداخلي، فقد استمرت حالة الجمود واستمرت السلطة الفلسطينية في المماطلة والتسويف في ملف الانتخابات العامة، ومع استمرار حرب الإبادة، ووقوف النظام السياسي الفلسطيني عاجزا عن القيام بأي دور، تعمقت الفجوة ما بين الشعب الفلسطيني والنظام السياسي المهيمن. من جهة أخرى، لعبت مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها جمعية

[4] https://www.al-madina.com/article

المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، دورا في أنشطة الضغط الدولية والمساهمة في حشد الرأي العام الدولي الداعم للقضية الفلسطينية ولحق الشعب الفلسطيني في الحياة. ونتيجة لهذا الدور والانحياز للقضية الوطنية الفلسطينية (كسلوك طبيعي)، فرضت القيود على هذه المؤسسات وكان هناك تقليص في التمويل المتاح، بذريعة أن المؤسسات تعمل في المجال السياسي، وليس المجال الإنساني. وقد اعتمدت الجهات المانحة في صياغة مواقفها، على التقارير التي تقدمها ما تسمى بمؤسسة (NGO Monitor) وهي أحد أذرع حكومة الاحتلال التي تستخدمها في مهاجمة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ومحاولة التضييق عليها.

البيئة الداخلية: عند تناول البيئة الداخلية في الجمعية، لا بد من الإشارة إلى أن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، كمكون محوري من مكونات العمل المدني في فلسطين، وكمؤسسة تلتصق بالفئات المستهدفة وبالشعب الفلسطيني عامة، لم تكن في منأىً عن تأثير الظروف غير المستقرة المحيطة. فقد تأثرت أنشطة الجمعية بشكل كبير، ووصلت إلى حد التوقف عن العمل في قطاع غزة (باستثناء برامج الارشاد والإغاثة)، مع تدمير مقر الجمعية ونزوح عضوات وأعضاء طاقمها التنفيذي واستشهاد زميلتين من فريق العمل (كما أشير في مقدمة التقرير). كما أن الوضع الأمني المتدهور في الضفة الغربية قد أثر على نشاطات الجمعية وحد من قدرتها على تنفيذ كافة الأنشطة.

في ظل هذه الظروف ورغم تعاظم المعيقات، واصلت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية عملها على مدار العام 2024، معتبرة إياه عام النضال والثبات رغم هول المعاناة. فاستطاعت بمثابرة كافة مكوناتها، من جمعية عمومية وهيئة إدارية وطاقم تنفيذي، تسخير كافة الظروف لخدمة قضايا نساء فلسطين ومساعدتهن على تجاوز المحن. وجاء عمل الجمعية استرشادا برؤيتها التي تشكل البوصلة لعملها الحقوقي والتنموي، حيث تتمثل رؤية الجمعية في: "مجتمع ديمقراطي فلسطيني يقوم على مبادئ العدالة، الكرامة، احترام مبدأ المواطنة، حقوق الإنسان، الاختلاف والتعددية، بما يمكن النساء من التمتع بالمساواة الكاملة". وواصلت الجمعية، كمؤسسة مستقلة العمل في مجال حقوق الإنسان لتطوير النضال النسوي الفلسطيني بمضامينه الوطنية والاجتماعية والتنموية. وتؤمن الجمعية أن تحرر النساء يرتبط مباشرة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المدنية الديمقراطية المستقلة وكاملة السيادة. وقد عملت الجمعية من خلال مقرها الرئيس في مدينة رام الله والمراكز المجتمعية التابعة لها في كل من نابلس، جنين، طولكرم، بيت لحم، الخليل، قطاع غزة. تستخدم المراكز المجتمعية كحاضنات (فروع) لتنفيذ أنشطة الجمعية المختلفة.

جدول المستفيدات/ين حسب الجنس:

البرنامج	عدد المستفيدين المباشرين من الجنسين		عدد المستفيدين/ا ت غير المباشرين/ات
	ذكور	إناث	المجموع
تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والسلام والأمن	656	5363	16470 بالإضافة الى 12,564,191 مشاهدة للأنشطة الاعلامية عبر منصة مواطنات وغيرها من الانشطة المنشورة إعلاميا.
التمكين الاقتصادي	486	7597	37985
الإرشاد النفسي ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي	3385	16268	294,377
المجموع	**4527**	**29228**	
المجموع الكلي	**33,755**		**12,915,023**
النسبة	**%13**	**%87**	

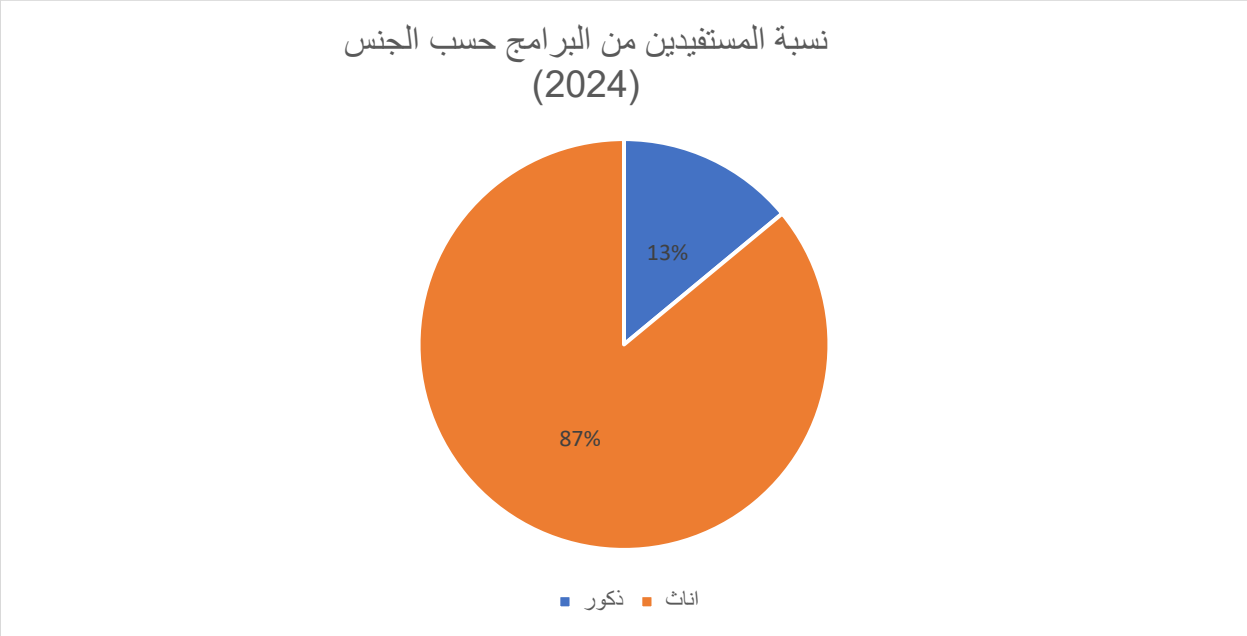

جدول المستفيدات/ ينحسب المنطقة:

المنطقة	برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والسلام والأمن	برنامج التمكين الاقتصادي	الإرشاد النفسي ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي	المجموع	النسبة
الضفة الغربية	5527	6679	9517	21723	65%
قطاع غزة	492	900	10146	11538	35%
المجموع	6019	9950	11349	33261	
النسبة	18.1%	22.79	59.12%	100%	

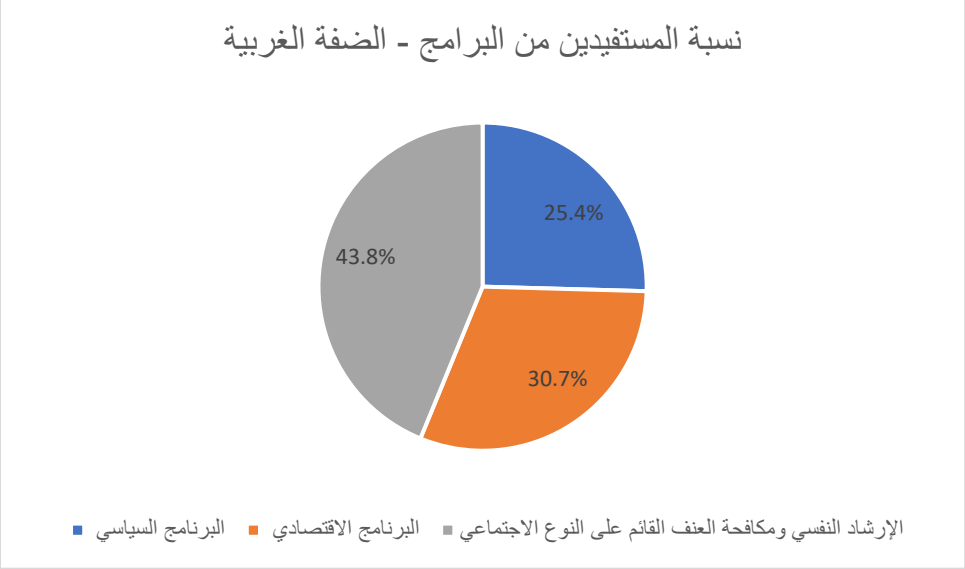

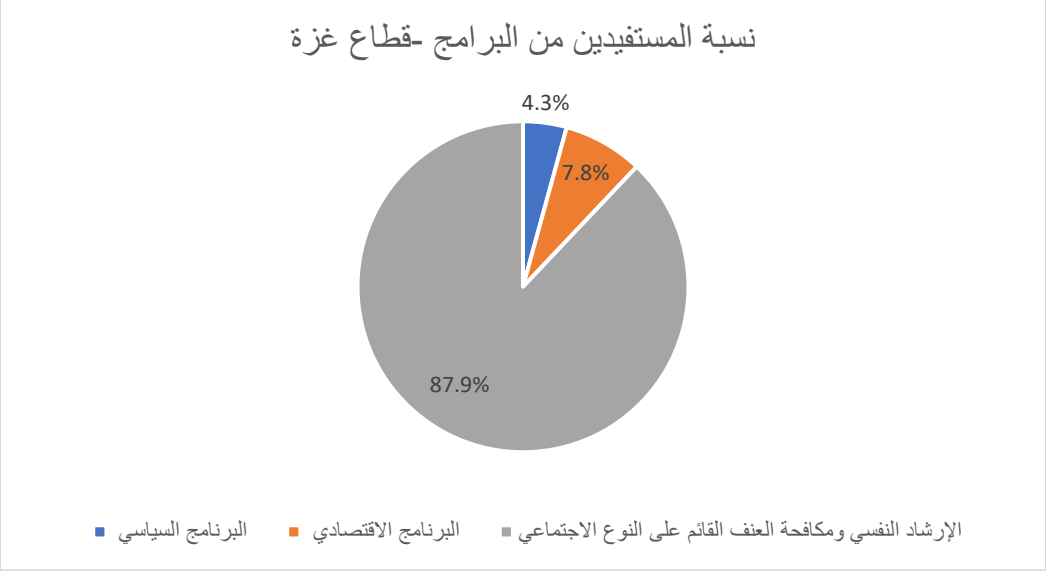

تدخلات الجمعية التثقيفية والتوعوية والبنيوية للدفاع عن حقوق المرأة:

تساهم الجمعية بشكل كبير في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، حيث أن تحقيق هذا الهدف سيقود إلى مجتمع فلسطيني أكثر عدالة ومساواة لتتمكن النساء والشابات من التمتع بالمساواة الكاملة والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والسياسة والاجتماعية. كما أن تحقيق الهدف المذكور يعتبر عاملا أساسيا لتحقيق العديد من الأهداف الأخرى، من أهداف التنمية المستدامة، مما يعزز الرفاهية الشاملة والتنمية الحقيقية للمجتمع الفلسطيني وخصوصا بما يدعم ويقوي ويعزز دور النساء.

- بلغت نسبة الإناث 49% من إجمالي عدد السكان في فلسطين، 2.708 مليون أنثى في نهاية عام 2024 حيث هناك 1.650 مليون أنثى في الضفة الغربية ، 1.057مليون أنثى في قطاع غزة.

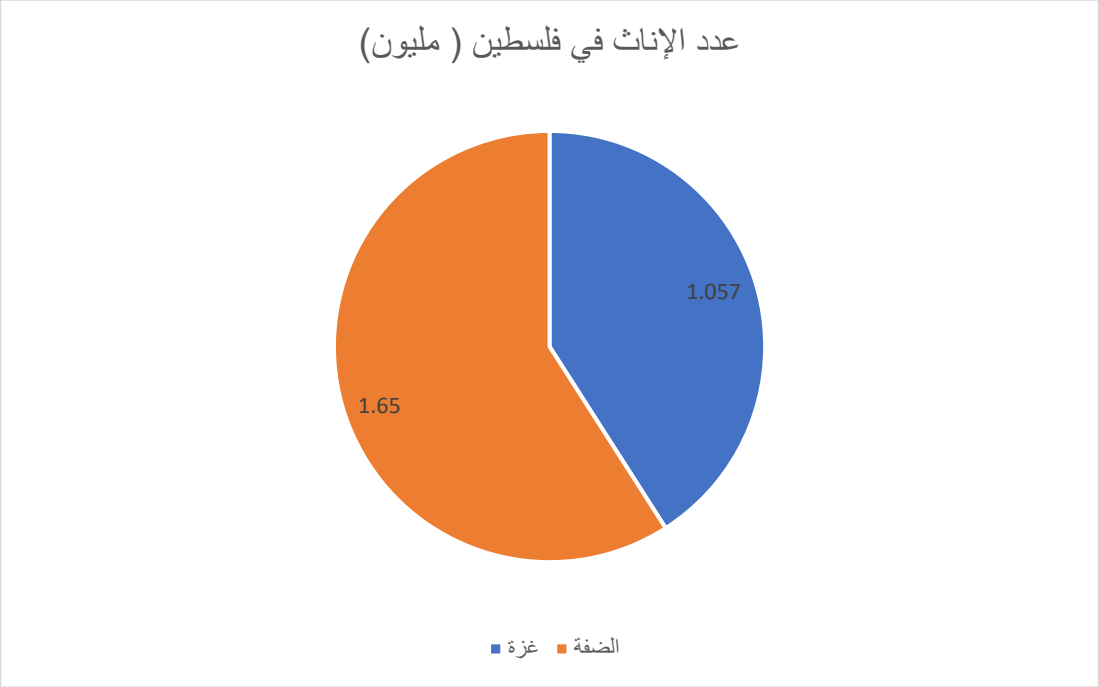

- ساهمت الجمعية من خلال تنفيذ العديد من حملات التوعية في زيادة الوعي حول حقوق النساء والفتيات والقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. هذه الحملات تنفذ من خلال وسائل الإعلام (ومن ضمنها وسائل الاعلام الاجتماعي والإعلام الرقمي)، وورش العمل، واللقاءات.
- قامت الجمعية بتقديم الدعم القانوني للنساء اللواتي يعانين من التمييز أو العنف، وتعمل على تغيير السياسات والقوانين لتعزيز حقوق المرأة على مختلف المستويات.

- تقديم برامج تعليمية تستهدف الفتيات والنساء لتزويدهن بالمهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والمشاركة الفعالة في الحياة العامة للمجتمع.
- تقديم برامج تدريبية لتمكين النساء من الدخول إلى سوق العمل والمنافسة على الوظائف.
- توفر المؤسسة الدعم والاستشارة النفسية للنساء اللواتي يعانين من الضغوط النفسية أو العنف وتقدم لهن العون باستمرار.
- تقدم المؤسسة برامج التوعية ضد العنف (الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي والجنسي) حيث تعمل على نشر الوعي حول آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي وكيفية الوقاية منه والتصدي له.
- تقدم المؤسسة الدعم اللازم للنساء، وخصوصا النساء التي تقود عائلات في المناطق المهمشة وللنساء المعنفات، أو الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي للمساعدة في بدء مشاريعهن الصغيرة وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.
- تقوم الجمعية بتنظيم ورش عمل تهدف لتعليم النساء مهارات إدارة المشاريع ماليا وفنيا وتشغيلها بفعالية.
- تساهم الجمعية بشكل فعال و كبير في إدماج النساء والشابات في العمل الساسي والتشجيع على المشاركة السياسية ، بحيث بكون لهن دور فعال في إدارة المؤسسات الوطنية ومؤسسات الدولة، والمساهمة بشكل فعال في دفع مسيرة وتعزيز اجندة المرأة والسلام والأمن من أجل المساهمة في إنهاء الاحتلال وللوصول الى الاستقلال والتحرر الوطني، ويتم ذلك من خلال المشاركة في الورش و المؤتمرات و الفعاليات والمسيرات والمشاركة في الانتخابات وغيرها، وتمكينهن من الوصول إلى مناصب قيادية في المجال السياسي والإداري، من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات والمرافقة ودعم النساء في مراكز صنع القرار.
- تدعم الجمعية النساء بشكل مستمر في الترشح للمناصب السياسية والقيادية وتوفر لهن المنصات للتعبير عن آرائهن ومواقفهن من القضايا المختلفة.
- تنظيم النساء في هيئات وأطر مجتمعية تعاونية ونقابية وسياسية كلجان الظل في الحكم المحلي.
- بناء شبكات والمشاركة في التنسيق والحراكات المدنية المدافعة عن حقوق المرأة.

علامات فارقة حول إنجازات الجمعية عام 2024

✓ **برنامج الإرشاد النفسي ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي:**

- استمر البرنامج في تنفيذ الى خطة الطوارئ التي تم إعدادها مسبقا بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة وخاصة تلك التي طفت إلى السطح بعد بدء حرب الإبادة في قطاع غزة.
- الوصول إلى تجمعات جديدة: تم تقديم خدمات الدعم النفسي والقانوني في مناطق لم تصل إليها الجمعية سابقًا، خاصة في مخيمات النزوح المكتظة بقطاع غزة، حيث واجهت النساء ظروفًا قاسية بسبب الحرب.
- شراكات جديدة: عقدت الجمعية شراكات استراتيجية مع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسف وإنقاذ الطفل وHECKS لتعزيز خدمات الحماية والدعم النفسي.
- زيادة عدد المرشدات النفسيات: ارتفع عدد المرشدات العاملات في البرنامج إلى 41 مرشدة، مما سمح بتوسيع نطاق الخدمات المقدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- حملات التوعية والتدخلات النفسية: تنفيذ 638 ورشة توعوية حول الصحة النفسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تشكيل 130 مجموعة إرشادية و21 مجموعة داعمة (قرين لقرين) لتمكين النساء من دعم بعضهن البعض.
- تقديم 8 تدريبات بناء قدرات للعاملين في مجال الحماية النفسية والقانونية.
- توثيق الانتهاكات والمعاناة: إنتاج 11 فيديو قصير للنساء في غزة، 6 فيديوهات منهم بعنوان "قصتها"، حيث روَت نساء من غزة تجاربهن مع النزوح القسري والعنف، وتم نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحققت 294,377 مشاهدة.

✓ **برنامج التمكين الاقتصادي:**

- دعم بناء قدرات المؤسسات الشريكة: تم تدريب 11 مؤسسة شريكة على المناصرة، والأمان الرقمي، والنوع الاجتماعي، وسياسات مكافحة التحرش في أماكن العمل.
- إطلاق المدرسة النسوية: أول نموذج وطني لبناء قيادات نسوية نقدية. تقدم للبرنامج 120 طلبًا، وتم اختيار 25 مشاركة من مختلف محافظات الضفة الغربية. ويتضمن البرنامج محاضرات حول الحركة النسوية الفلسطينية، الاقتصاد في السياق الاستعماري، ومناهج البحث النوعي.
- حملات المناصرة: تنظيم 10 حملات حول الحقوق الاقتصادية للنساء، مثل حملة "حماية: نحو بيئة عمل خالية من العنف".
- عقد 10 لقاءات مع صناع القرار، بما في ذلك وزارة العمل والغرف التجارية.

- تنظيم 3 مؤتمرات، 7 فعاليات عامة، 16 لقاء طاولة مستديرة، بالإضافة الى عروض مسرحية، وندوات حول الهدف الخامس.
- إنتاج أوراق وأدلة سياساتية: إصدار دراسة حول استغلال النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل، وورقة سياساتية حول التعديلات المطلوبة في قانون العمل الفلسطيني.
- الأنشطة الإعلامية: نشر 120 تغطية إعلامية للأنشطة، وإنتاج 5 أفلام قصيرة و10 قصص نجاح لرياديات فلسطينيات..

✓ **برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والأمن والسلام:**

- أنشطة وفعاليات دولية وإقليمية: شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في الأنشطة والفعاليات الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار. وشمل ذلك أيضا النهوض بأجندة المرأة والأمن والسلام في فلسطين من خلال اللجنة الوطنية والائتلاف المدني لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وائتلاف تطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو.
- مشاركة دولية: جهود مكثفة وضاغطة للجمعية لتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، واستنادا لذلك شاركت الجمعية في العديد من أنشطة الضغط والمناصرة والتواصل، أبرزها: حضور الاجتماع الدوري للجنة وضع المرأة (CSW68) واجتماعات وفعاليات تحالف تطبيق اتفاقية مكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وانضمام الجمعية لمجموعة عمل أجندة المرأة والأمن والسلام في الدول العربية، ومشاركة ممثلة الجمعية كمتحدث رئيس في حدث جانبي ضمن جلسات مجلس حقوق الإنسان (دورة 57)، وحضور اجتماع شبكة رؤى في عمان لمراجعة مقررات مؤتمر بيجين بعد مرور ثلاثين عامًا على انعقاده، وكذلك حضور جلسة مجلس الأمن في نيويورك بمناسبة الذكرى 24 للقرار 1325، وغيرها من الفعاليات.
- نظمت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وشاركت في العديد من الأنشطة والفعاليات الوطنية ضد الممارسات والانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وانتهاكات القانون الدولي، حيث شاركت الجمعية، وبانتظام في:
  - المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات الصحافية والمقابلات الإعلامية، المحلية والدولية، وفي الأحداث ذات العلاقة بالمناصرة الدولية والمناصرة على المستوى الوطني داعية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومحاسبته على فظائعه ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة ضد النساء والفتيات.

- قامت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بحملة مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والائتلافات، ضد تقليص الحيز المدني وتقييد الحريات في فلسطين.

- مواصلة دعم 8 مؤسسات نسوية قاعدية لتعزيز أجندة المرأة والأمن والسلام.
- توسيع مجالس الظل النسوية: تشكيل 5 مجالس ظل جديدة، ليصبح العدد الإجمالي 109 مجالس تضم 748 امرأة وشابة، وتنفيذ 153 ورشة عمل لعضوات مجالس الظل والنساء والشابات حول المشاركة السياسية والقيادة. بالإضافة الى 10 فرص مرافقة، والعديد من الزيارات التبادلية، واللقاءات الحوارية.
- حملات إعلامية وتأثير سياسي: إطلاق منصة "مواطنات" الإعلامية، التي وصلت إلى 11 مليون مشاهد، وإنتاج 4 أفلام قصيرة عن دور النساء في صنع القرار، ونشر عشرات الرسائل الإعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع المشاركة السياسية. بالإضافة الى إطلاق كتيب أصوات من غزة الذي يتضمن 34 قصة لنساء وشابات من عزة يسردن تجاربهن مع النزوح القسري ومعاناتهن في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة، وإصدار كتيب يحتوي على (40) قصة من قصص لنساء عضوات في مجالس الظل والمجالس المحلية وشباب وشابات.
- مشاركة دولية: حضور فعاليات دولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة CSW68 وجلسات مجلس الأمن حول القرار 1325، وإصدار ورقة سياساتية بعنوان "دور الأمم المتحدة في حماية المرأة الفلسطينية".
- استضافة منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي منذ تموز 2019 حتى الآن، حيث يهدف المنتدى إلى تعزيز مشاركة النساء في هيئات الحكم المحلي وزيادة دور هذه الهيئات في حماية حقوق النساء وتلبية احتياجاتهن التنموية .
- أصبحت الجمعية مرجعية ومكون أساسي من المشهد المحلي والإقليمي والدولي نتيجة قدرتها العالية على التشبيك والتنسيق والضغط والتأثير.

✓ **برنامج دعم وتمكين وتعليم الطلاب**

وهو برنامج لتقديم منح للطلاب والطالبات الفقراء/ الفقيرات في فلسطين. يُعتبر البرنامج جزءًا من جهود جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية لدعم التعليم وتمكين الشباب والشابات من الحصول على فرص تعليمية مناسبة. البرنامج يهدف إلى توفير فرص تعليمية للطلاب من الطبقات الاجتماعية الضعيفة والأسر ذات الدخل المنخفض، مما يساعدهم/ ن على متابعة تعليمهم/ ن وتطوير مهاراتهم/ن بشكل أفضل. يتضمن البرنامج تقديم منح مالية لتغطية تكاليف الدراسة، مثل الرسوم الدراسية، وتكاليف الكتب وغيرها. يموله مجموعة من المؤسسات المانحة أو الاقراد الذين يرغبون في تقديم الدعم المالي للمؤسسة ضمن هذا الإطار، وقد بلغ عدد المستفيدين/ المستفيدات الكلي من المنح الطلابية سنة 2024 82 (19طالب و63 طالبة) (45 من الجامعات، و37 من المدارس)، وسوف يستمر البرنامج في تقديم المنح المالية حسب الشروط والمعايير الخاصة.

- ✓ **مشروع مطعم الزوادة**

تقوم فكرة المشروع على الأطباق التقليدية الفلسطينية وليكون المطعم مصدر دخل للجمعية يساهم في ديمومتها المالية ، حيث تم وضع خطة للعمل على تطوير هذا المشروع المميز وذلك من خلال القيام بإجراء بحث معمق حول الأطباق الشعبية المحلية التي يمكن التركيز عليها، ويمكن أن تكون القائمة متنوعة وتشمل أطباقا من مختلف الثقافات والتقاليد، لزيادة الإقبال على المطعم، وخصوصا ان موقعه مركزي وسهل الوصول وهو قريب من المناطق التجارية في وسط مدينة رام الله وأن إدارة المطعم تمتثل لجميع اللوائح والتصاريح المحلية المطلوبة، بما في ذلك معايير الصحة والسلامة العامة وتراخيص الأعمال. المطعم بحاجة لإعادة تأهيل وتطوير حيث انه بحاجة لإعادة تصميم داخليا بطريقة تعكس الأجواء الشعبية والتقليدية. استخدم الألوان والديكورات التي تعكس الهوية الثقافية للأطباق التي يقدمها وتجديد الأثاث، وأيضا إعادة تجهيزه بالمعدات والأدوات اللازمة لإعداد الوجبات بشكل ملائم.

سوف يساهم استخدم استراتيجيات التسويق المناسبة للوصول إلى شريحة جمهور أوسع، وقد يكون ذلك ممكن من خلال الإعلانات في وسائل التواصل الاجتماعي والعروض الترويجية. ويمكن العمل على توفير خدمة زبائن ممتازة من خلال المحافظة على مستوى عالٍ من رضا الزبائن عبر تقديم خدمة استثنائية وجودة طعام متميزة.

مشاركة الجمعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة:

❖ ترتبط الأهداف الاستراتيجية للجمعية للأعوام بين 2021 و 2025 ورؤيتها الاستراتيجية طويلة الأمد، بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة، والتركيز على الهدف رقم 5: المساواة بين الجنسين، في مختلف النواحي الاقتصادية و السياسية، وأيضا تساهم الجمعية بشكل فعال، في القضاء على ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي ولها دور مهم أيضا مرتبط بشكل مباشر في تخفيف الفقر من خلال خلق فرص العمل اللائق والمساهمة في تحسين الدخل، الذي يؤدي في النهاية إلى تحسين سبل العيش المستدام للعائلة الفلسطينية، ولتحقيق ذلك عمدت الجمعية الى تعزيز دورها وذلك من خلال عقد الشراكة مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية التي تعمل تحت نفس الإطار.

❖ **هدف رقم 5: المساواة بين الجنسين:**

- تحرص جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية على استهداف الإناث بما لا يقل عن 50% من مجموع المستفيدين/ ات من البرامج والمشاريع التي تنفذها، كما تقوم بتنفيذ تدخلات تستهدف فقط الإناث، وذلك سعيا لدعم جهود تمكين النساء اقتصاديا وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة وفي تطوير عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة لتمكينهن سياسيا، والمشاركة في تقديم برامج الدعم النفسي والقضاء على ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- بلغ معدل نسبة المستفيدات النساء من مشاريع المؤسسة خلال 2024 ما يقارب 87% وأيضا يشكل عدد الإناث العاملات في المؤسسة أكثر من 85% من العدد الكلي للموظفين/ ات. حيث تهدف المؤسسة إلى تعزيز دور المرأة وتمكينها وإيجاد فرص عمل لائقة لها.

الإنجازات ضمن البرامج الرئيسة الثلاث وربطها بالأهداف الاستراتيجية للجمعية

برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والسلام والأمن

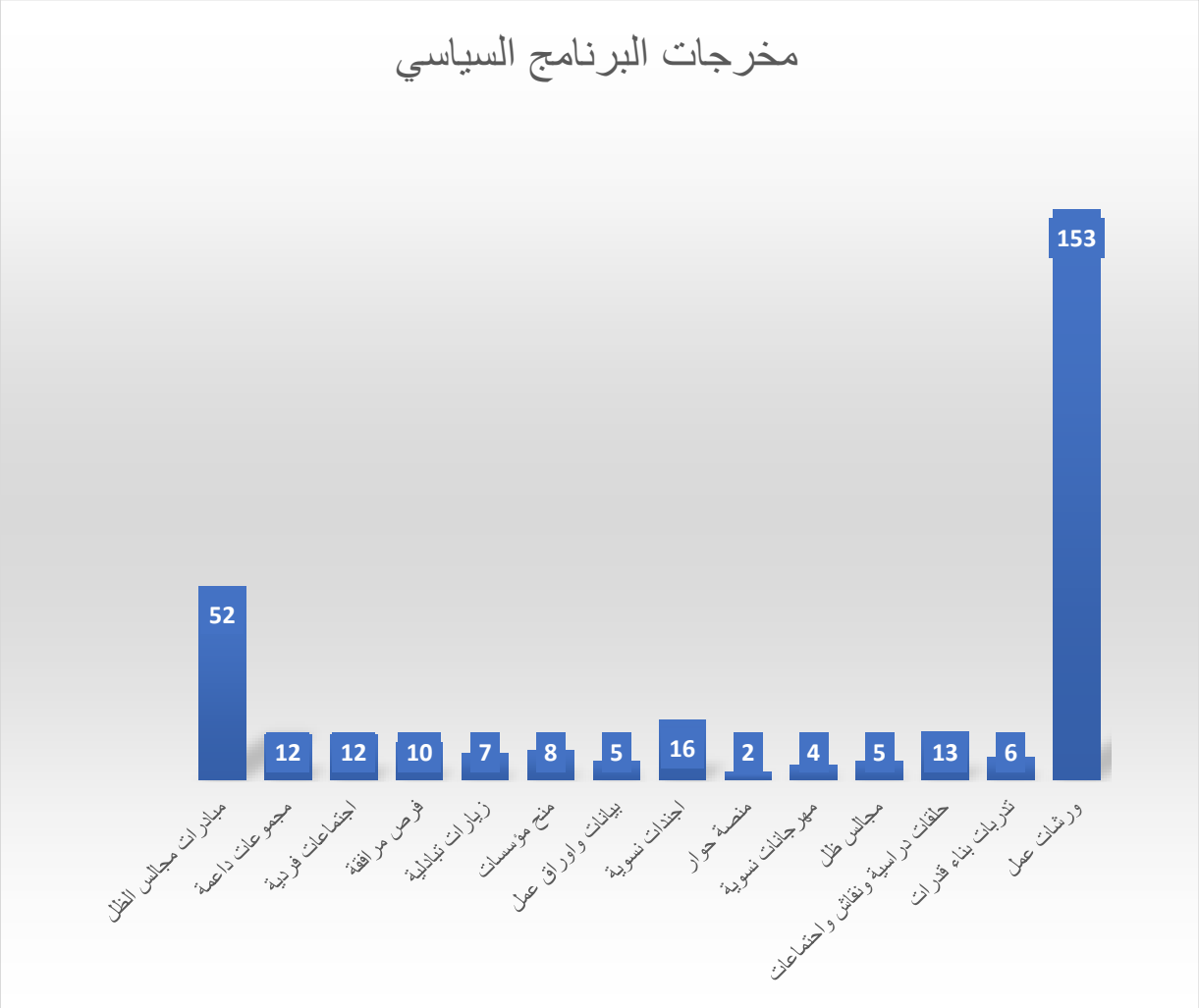

ينفذ البرنامج لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأول للجمعية والمتمثل في: "تشارك النساء في عملية صنع القرار على المستويين العام والخاص على أساس المساواة والعدالة". ترتكز الجمعية في تنفيذ أنشطة البرنامج والأنشطة الأخرى، على الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، وتساهم في تحقيق أجندة المرأة والأمن والسلام التي أقرتها الأمم المتحدة. في هذا السياق تسترشد الجمعية في تدخلاتها بقرار مجلس الأمن 1325 كواحدة من المرجعيات الأساسية في أجندة المرأة والأمن والسلام. كما تسترشد الجمعية كذلك باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

والعهدين الدوليين حول الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الاتفاقيات والمواثيق الأممية ذات الصلة. وترى الجمعية أن العمل بهذه المنهجية سيصب في النهاية في تحقيق المساواة بين الجنسين، استنادا لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة. وبحكم الوضع السياسي المتميز بالجمود في السياق الفلسطيني، فإن الجمعية تركز في تدخلاتها على تحقيق الوقاية للنساء، الحماية، المشاركة، والإنعاش، حسب ما أقرته الأمم المتحدة في القرار الأممي 1325. وعلى مدار العام، وحيثما سمح الظرف العام، واصلت الجمعية تنفيذ الأنشطة المخططة في البرنامج والتي تتسق مع الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الجمعية للبرنامج، مع الإشارة إلى أن هذه الأهداف تنسجم واحتياجات النساء. وعلى مدار العام، ساهم البرنامج في تحقيق:

- ❖ تعزيز المساواة في الفرص: توفير منصات تدريبية وتوعوية تركز على تمكين النساء من المشاركة بفعالية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- ❖ القضاء على التمييز: العمل على تحليل ومعالجة القوانين والسياسات التي تميز ضد النساء من خلال برامج تدريب ودعم للمؤسسات النسوية.
- ❖ بناء مجتمع شامل: إشراك النساء في مجتمعات اللاجئين والمناطق المهمشة، مما يساهم في تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.
- ❖ تعزيز السلام والعدالة وزيادة المشاركة السياسية للنساء: التركيز على تعزيز دور المرأة في بناء السلام والأمن، وهو أحد محاور أجندة المرأة والسلام والأمن.
- ❖ مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي: رفع الوعي حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وتمكين النساء حتى يكنّ قادرات على حماية أنفسهنّ، بما فيه تركيز العمل على "الذكورة الإيجابية" التي من شأنها أن تجعل من الرجال سنداً للنساء في مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- ❖ التوعية بالحقوق المدنية والسياسية: رفع وعي النساء ومعرفتهنّ في مجالات مختلفة، بما فيه تمكينهنّ اقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً مما يجعلهنّ أقدر على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما يساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.
- ❖ تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار والعمليات السياسية: بما في ذلك جهود المصالحة الوطنية وحماية النساء أثناء النزاعات وتعزيز التعاون بين المؤسسات النسوية والحكومية، ومن ضمنها الاجتماعات مع وزارة شؤون المرأة، لضمان دمج قضايا النساء ضمن الخطط الوطنية.
- ❖ التعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين لتطوير سياسات وتشريعات تدعم المساواة بين الجنسين وتحمي النساء من العنف والتمييز.
- ❖ رفع مستوى تقبل المجتمع الفلسطيني ودعمه لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وذلك من خلال رفع وعي الشباب والنساء بحقوقهم/هن، ورفع قدراتهم/ن ومهاراتهم/ن القيادية، وتشجيعهم/ن على الانخراط في هياكل وبنى للدفاع عن حقوقهم/ن.

- ❖ زيادة فعالية المرأة الفلسطينية في التأثير على صياغة القوانين والسياسات والإجراءات المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال لقاءات المساءلة والاجتماعات والطاولات المستديرة مع صناع/صانعات القرار وأنشطة الضغط والتأثير والحملات الإعلامية والمبادرات المجتمعية والائتلافات والشبكات المحلية الرسمية والأهلية.
- ❖ زيادة فعالية الجمعية في تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام من خلال أنشطة المناصرة الدولية وإصدار البيانات والأوراق التحليلية وأنشطة الضغط والتأثير والعضوية في الائتلافات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بأجندة المرأة والأمن والسلام والمشاركة بالمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، وجولات المناصرة، والمشاركة بالأنشطة الوطنية وغيرها.

البرنامج	عدد المستفيدين المباشرين من الجنسين		عدد المستفيدين/ات غير المباشرين/ات
	ذكور	إناث	المجموع
تعزيز المشاركة السياسية للنساء وأجندة المرأة والسلام والأمن	656	5363	**16470 بالإضافة الى 12,564,191 المتفاعلين والمشاهدين للأنشطة الاعلامية عبر منصة مواطنات وغيرها من الانشطة المنشورة اعلاميا**

إنجازات البرنامج:

- ❖ تشكيل 5 مجالس ظل جديدة، ضمت في عضويتها 48 سيدة وفتاة، وبذلك يصل العدد الإجمالي الحالي لمجالس الظل إلى 109 مجالس (105 بالضفة+4 بغزة)، تضم 748 امرأة وشابة.
- ❖ تنفيذ (153) ورشة عمل في مختلف مواقع عمل الجمعية لعضوات مجالس الظل الجدد والقدامى، فئات شبابية وطلاب وطالبات جامعة، ناشطات الجمعية، ممثلي/لات الأحزاب السياسية، أعضاء وعضوات المجالس المحلية، منظمات المجتمع المدني، قيادات سياسية ومجتمعية، خريجات جامعات. وقد غطت الورش مواضيع مختلفة تتعلق بالحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية للمرأة، وتعزيز دور النساء والشباب في إنهاء الانقسام الفلسطيني ورفع الوعي بأجندة المرأة والأمن والسلام.
- ❖ تنفيذ (10) فرص مرافقة ل 10 عضوات من مجالس ظل في محافظات نابلس وجنين ورام الله، رافقن خلالها صناع قرار مثل الدكتورة ليلى غنام محافظ محافظة رام الله والبيرة، والسيدة منى الخليلي وزيرة شؤون المرأة وآخرين/ أخريات، ورؤساء/ رئيسات وأعضاء/عضوات المجالس المحلية في مناطقهن،

- تنفيذ (7) زيارات تبادلية بين عضوات مجالس الظل القديمة والجديدة بمشاركة عضوات المجالس المحلية. هدفت الى تمكين بعضهن البعض من خلال تبادل الخبرات فيما بينهن،
- تنفيذ 5 دورات تدريبية بما مجموعه 128 ساعة تدريبية، شارك فيهما ما مجموعه (122) مشارك ومشاركة، بمواضيع التدخل في الأزمات والطوارئ والإسعافات النفسية الأولية لعضوات مجالس الظل، التخطيط لمبادرات المناصرة والتحدث أمام الجمهور ومهارات القيادة لعضوات وأعضاء المنتدى الشبابي.
- إطلاق البرنامج التدريبي لبناء قدرات المؤسسات النسوية والحقوقية في مجال آليات إدماج قرار مجلس الأمن 1325 ضمن خططهم وبرامجهم، والذي سوف يستهدف 6 مؤسسات مجتمع مدني.
- عقد 12 اجتماع فردي مع صناع القرار حول إنهاء الانقسام السياسي وأثره على النساء والشباب، الانتهاكات في الضفة الغربية والاعتقالات السياسية من قبل الطرفين، السيناريوهات المستقبلية للدولة الفلسطينية، شارك في هذه اللقاءات 212 مشارك\ة من الفئات الشبابية وعضوات مجالس الظل وناشطات وناشطي الجمعية.
- عقد 2 حلقة دراسية حول "دور الشباب في مكافحة الزواج المبكر وتعزيز حقوق المرأة، وتعزيز مشاركة طلبة الجامعات الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية" ضمن إطار أجندة المرأة والسلام والأمن، شارك فيهما 50 طالبة.
- تقديم الدعم ل8 مؤسسات قاعدية نسوية ومؤسسات مجتمع مدني تقوم بتنفيذ مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأنشطة التي تصب جميعاً في زيادة مشاركة المرأة في مناحي الحياة المختلفة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل وإلغاء أي تمييز قائم على أساس الجنس، زيادة المشاركة السياسية للمرأة، بالتركيز على أجندة المرأة والأمن والسلام، ورفع الوعي حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وتمكين النساء حتى يكنّ قادرات على حماية أنفسهنّ.
- مبادرات محلية قامت بتنفيذها عضوات مجالس الظل في مختلف مواقع عمل مجالس الظل، استفاد من هذه المبادرات ما يقارب 1500 مشارك ومشاركة، تنوعت المبادرات وشملت إقامة المعارض، النوادي الصيفية، زيارات إسناد لعائلات الشهداء/ات والأسرى والأسيرات، تنظيم دورات إسعاف أولي، أيام طبية وحملات تبرع بالدم، حملات لدعم احتياجات مدرسية، حفلات تكريم، مبادرات زراعية، وورش عمل وغيرها.
- تنفيذ 3 لقاءات لمنصة الحوار المجتمعي الافتراضي، شارك فيها 151 شخصاً (12 ذكراً + 139 أنثى)، وتم اختيار مواضيع اللقاءات بناءً على توصيات المشاركين والمشاركات في لقاءات المنصة في عام 2023.

الأنشطة الإعلامية في البرنامج:

- تم إطلاق حملات إعلامية استهدفت صناع القرار والمجتمع المحلي وتمحورت حول دعم المشاركة السياسية للشباب والنساء والترشح للانتخابات: وقد تضمنت هذه الحملة:

- حلقة إذاعية، 4 أفلام/ فيديوهات عن دور مجالس الظل في إحداث التغيير المجتمعي، وفيديو توثيقي لتدريب القانون الدولي الإنساني وآليات الحماية وقرار 1325، فيديو لشهادات حيّة من الأسيرات الفلسطينيات. وفيديو توثيقي لتدريب مدربين،
- إصدار كتيب يحتوي على (40) قصة من قصص لنساء عضوات في مجالس الظل والمجالس المحلية وشباب وشابات، وتوثيق 20 قصة مكتوبة وفيديوهات لقياديات في مجالس الظل وشابات من المنتدى الشبابي ومتدربين ومتدربات، على استخدام الموبايل في إعداد التقارير والقصص الصحفية.
- إنتاج ونشر 5 رسائل إعلامية لعضوات مجالس ظل والمنتدى الشبابي (شاب واحد، و4 شابات) على وسائل التواصل الاجتماعي تشجع الشباب والنساء على المشاركة بشكل أكبر في الحياة العامة.
- تطوير ورقة سياساتية بعنوان بـ "دور الأمم المتحدة والعالم في توفير الحماية للمرأة الفلسطينية ومحاسبة دولة الاحتلال"، وتناولت الورقة تحديات ومسؤوليات حماية حقوق النساء الفلسطينيات ضمن إطار القانون الدولي وسياق الصراعات المستمرة.
- تنفيذ 5 حملات إعلامية من قبل المؤسسات القاعدية والمجتمع التي تلقت 8 منح من الجمعية حول أجندة المرأة والأمن والسلام، وقرار مجلس الأمن 1325، وتوثيق الانتهاكات، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمشاركة السياسية للمرأة، والعمل الميداني ورصد وتوثيق الانتهاكات والتدريب على توثيق الانتهاكات ونشر منشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحمل رسائل ذات علاقة بالمواضيع السابق ذكرها
- تم تنفيذ منصة إعلامية رقمية تحت مسمى "مواطنات" لتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية وتمكينها. وقد حققت المنصة منذ إطلاقها في آذار 2024 وصولاً واسعاً تجاوز 11 مليون شخص من خلال 216 ساعة بث متخصصة، على مدار تسعة أشهر.

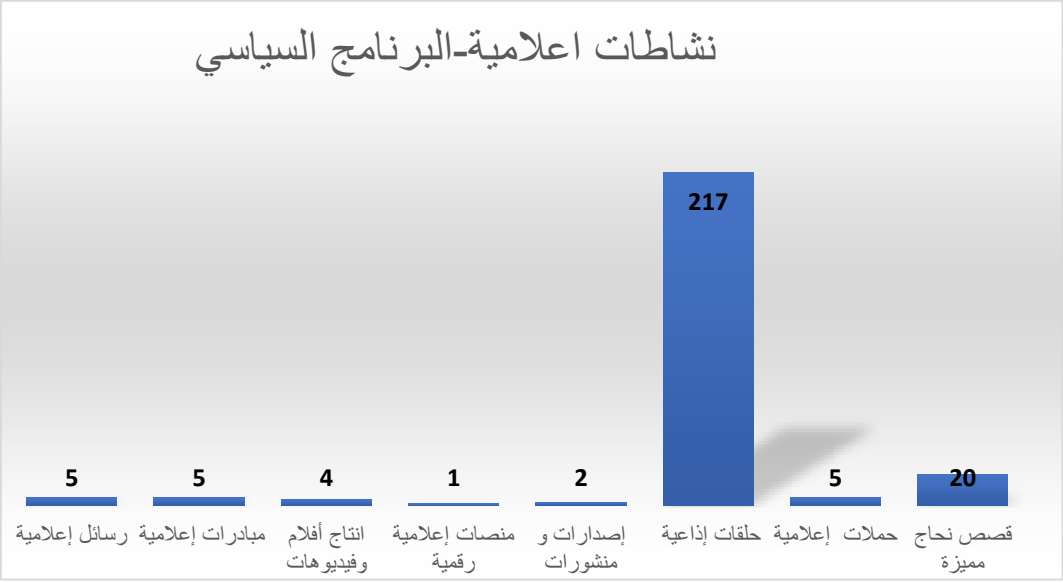

SEAT for P
Speaker
المتحدث
Environment
البيئة

برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء
وأجندة المرأة والسلام والأمن

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

Read
قرأ

برنامج التمكين الاقتصادي

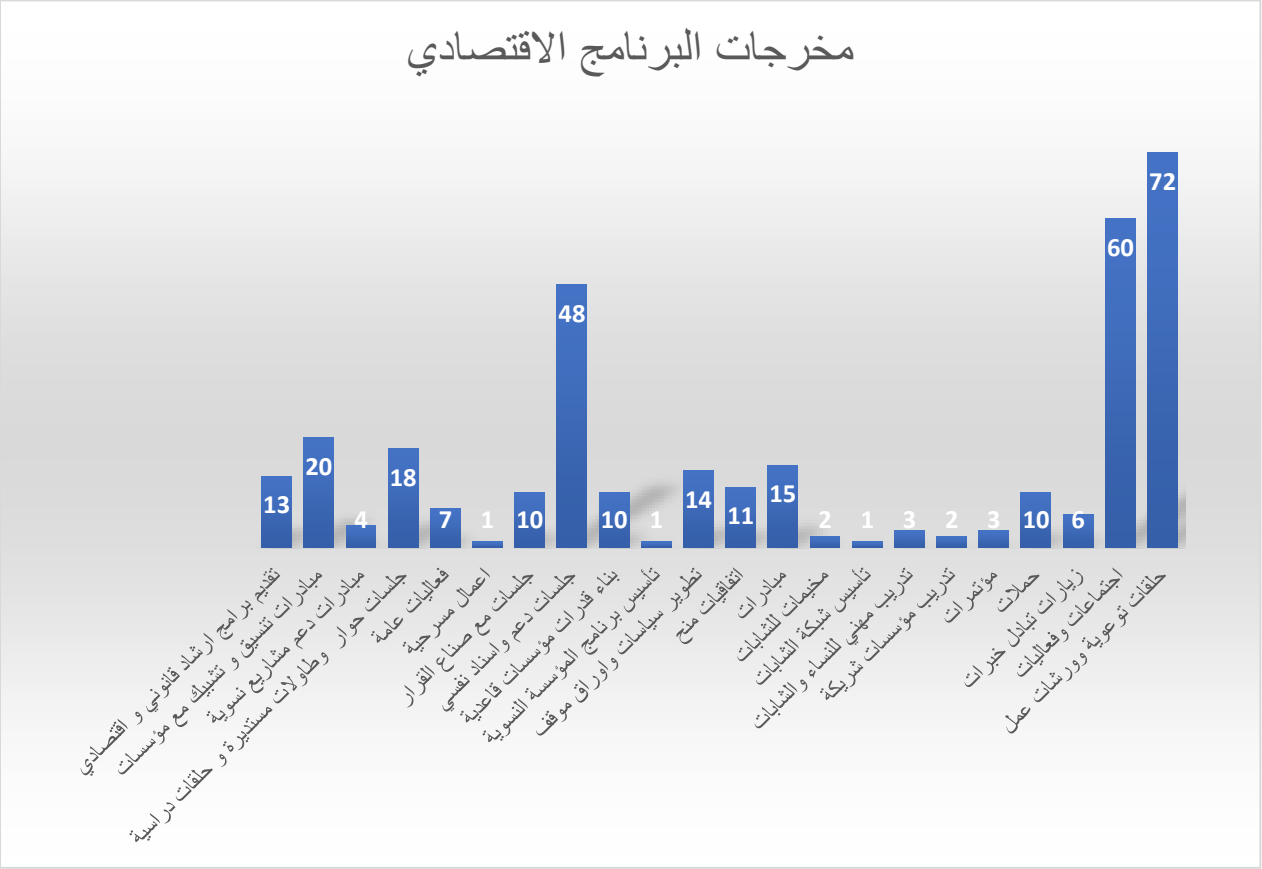

يأتي هذا البرنامج ليشكل المكون الثالث من مكونات عمل الجمعية، ويعبر عن الهدف الاستراتيجي الثالث في استراتيجية الجمعية: تعزيز حضور النساء الفلسطينيات في سوق العمل وزيادة مشاركتهن في مصادر الدخل ضمن إطار تحقيق العدالة والمساواة لحقوق النساء من منظور النوع الاجتماعي. وتنفذ أنشطة البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة وتستهدف النساء والفتيات وتسعى لتعزيز حضورهن في الحيز الاقتصادي. وبالرغم من الظروف الصعبة التي واجهها المجتمع الفلسطيني في العام 2024، الا أن الجمعية واصلت تنفيذ أنشطة البرنامج، بالرغم من أن هذه الأنشطة توقفت بشكل تام في قطاع غزة. وتصب وترتبط الأنشطة بشكل تقاطعي وشمولي بدرجة عالية مع الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية في برنامج التمكين الاقتصادي للنساء، وتساهم في تحقيق الهدفين الخامس والثامن من أهداف التنمية المستدامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتجسير فجوات النوع الاجتماعي القائمة في المجال الاقتصادي والمشاركة بصنع القرارات الاقتصادية والقوانين ذات العلاقة، مثل قانون العمل وسياساته وأنظمته الإجرائية لضمان عدم التمييز والعدالة في الأجور وتأمين الحد الأدنى في الأجور وضمان بيئة عمل آمنة، طاردة للاستغلال والتحرش، وضمان عمل لائق، ووصول إلى المصادر والموارد الاقتصادية المختلفة مثل الأراضي وغيرها.

بالرغم من الظروف السياسية التي شهدها عام 2024 من استمرار لجرائم حرب الإبادة على قطاع غزة، واستمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في الاجتياحات والاقتحامات والاعتقال وإغلاق الطرق بين محافظات ومناطق الضفة الغربية المختلفة، من خلال الحواجز العسكرية والبوابات الحديدة، فقد استطاع البرنامج وفريق عمله في كافة المناطق، بالإضافة الى المؤسسات الشريكة وخاصة في الضفة الغربية من تحقيق خطط البرنامج بنسب عالية تجاوزت ال 95 بالمائة.

شهد منتصف عام 2024 إغلاق لمشروع "المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي: حقنا وأولويتنا" الممول من الاتحاد الاوروبي والذي كان من المفترض ان ينتهي بعام 2023 إلا أنه قد مدد حتى منتصف 2024 بسبب الأوضاع السياسية. وقد تم إعداد وتنفيذ دراسة بعدية للمشروع والتي أثبتت بأن المشروع قد حقق أهدافه ومؤشراته من حيث نسب الوصول وتنظيم المؤسسات بلجان مجتمعية وبناء قدراتها وزيادة وتعزيز عمليات التشبيك وتبادل الخبرات بينها، وزيادة الوعي بحقوق النساء والعاملات وتعزيز عمليات التأثير في السياسات والقوانين الخاصة بالعمل، وتفعيل ائتلاف من حقي والذي أصبح جسما قائما مع أهمية إيلائه اهتماما أعلى مستقبلا من قبلنا في البرنامج الاقتصادي لتقوية دوره وتأثيره في المجتمع، ومن جهة أخرى فقد شهد بداية عام 2024 وقفا لمشروع "شراكة" وتدخلاته، بدعم مع مؤسسة "وي ايفيكت" السويدية WeEffect، وبتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي "سيدا"، وذلك بقرار من الممول لأسباب سياسية.

من العلامات الفارقة في عام 2024 الاستمرار العامودي والأفقي في تطوير وبناء قدرات المؤسسات الشريكة في مشروع النسوية من أجل الحقوق الاقتصادية في مجالات مختلفة والتي أثبتت المؤشرات والدلائل الأولية على إحداث أثر فعلي ونوعي على أداء المؤسسات الشريكة : وتلخصت المجالات ب: المناصرة والتعبئة المجتمعية، الأمان والتحول الرقمي من منظور النوع الاجتماعي، التخطيط الاستراتيجي، الأمن المتكامل والرعاية الذاتية بالتركيز على حالات الطوارئ والأزمات، السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي ومكافحة التحرش والاستغلال في مكان العمل، الإعلام ووسائل التواصل الإلكتروني ، تلبية احتياجات الأمان الرقمي والذاتي في المؤسسات الشريكة، النوع الاجتماعي، ...الخ . إن من شأن هذه التدخلات ان تساهم في تحسين الأداء والمأسسة للمؤسسات الشريكة مما سيؤدي إلى استمرارية واستدامة عملها على المدى الطويل.

يعتبر الجيل الشاب والشابات المكون البشري الأساسي للتنمية المستدامة الشاملة والتغيير الاجتماعي على المدى الطويل، لذا فإن العام 2024 قد شهد تحولا إيجابيا من حيث الاستهداف والاهتمام بالفئات الشابة، بالتركيز على الشابات وترجم ذلك بإعداد دراسة احتياجات وخطة عمل لشبكة الشابات وإعداد مقترح أولي لنظام عمل الشبكة، وتوسيع الشبكة والعمل على إدماجها في كافة البرامج والأنشطة المختلفة على مستوى الجمعية وعلى مستوى المؤسسات الشريكة أيضا. إنشاء آلية تواصل متعددة الأدوات للحفاظ على العلاقة الدائمة مع عضوات الشبكة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما وتم إعداد نظام معلومات خاص بالعضوات يتم تحديثه وتغذيته بشكل متواصل.

وعلى مستوى الاسهام في خلق قيادات نسوية واعية بفكر تحليلي نقدي، فقد تم تطوير نموذج يعتبر الأول على المستوى الوطني والثالث على المستوى العربي وهي "المدرسة النسوية"، حيث يرتكز هذا النموذج على الدمج ما بين المجالين الفكري

والتطبيقي الميداني حيث يقسم البرنامج لقسمين، الأول: ستتلقى المجموعة المشاركة مجموعة من المحاضرات أو اللقاءات المكثفة في موضوعات أهمها: تاريخ ونشأة الحركة النسوية في فلسطين وواقعها اليوم، النوع الاجتماعي والنوع الاجتماعي في السياق الاستعماري، المدارس الاقتصادية المختلفة والنظريات الاقتصادية، الاقتصاد الفلسطيني في السياق الاستعماري، وأخيرا مناهج البحث العلمي بالتركيز على البحث الكيفي. أما القسم الثاني، فسيتضمن قيام المجموعات المشاركة بمجموعة من الأبحاث الكيفية أو أوراق السياسات، أوراق الموقف، وغيرها. وستتلقى المجموعة المشاركة شهادة في نهاية متطلبات برنامج المدرسة.

أما على مستوى الإنتاج المعرفي، فقد شهد عام 2024 الانتهاء من إعداد مجموعة من الأدلة والأبحاث والأوراق أو الملخصات السياساتية وأوراق التحليل الخاصة بالوضع الاقتصادي وأثر جرائم الحرب واستمرار الاحتلال الإسرائيلي، على النساء وتقدمهن الاقتصادي، وأخرى في مجال العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي، دراسة استغلال النساء ذوات الاعاقة في أماكن العمل، ورقة عمل بأهم التعديلات المطلوبة على قانون العمل من منظور النوع الاجتماعي، دليل المناصرة حول الحقوق الاقتصادية للنساء ودليل الأمان والتحول الرقمي من منظور النوع الاجتماعي، دليل الرعاية الذاتية والأمان بأوقات الحروب والأزمات (طوعي من خبيرة في المجال)، دليل مواجهة تقلص مساحات مشاركة المجتمع المدني وخاصة المؤسسات النسوية، تقلص مساحات حرية التعبير للشباب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، دراسة القيادة النسوية الشمولية التقاطعية، وأخيرا دراسة "التمكين الاقتصادي للنساء في القطاع الخاص وتمثيلهن في مواقع صنع القرار الاقتصادي".

وفي مجال المناصرة لحقوق النساء الاقتصادية فقد ساهمت الأنشطة المختلفة سواءً ورشات توعية بالحقوق او الفعاليات العامة أو المسرحيات والعروض المسرحية مثل مسرحية نظيرة أو حملات المناصرة وأهمها حملة "حماية": نحو بيئة عمل خالية من العنف المبني على النوع الاجتماعي) بزيادة إدماج الجهات ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية من وزارات والجهات التشريعية والمقررة مع النساء من خلال الحوارات السياساتية واللقاءات المشتركة والحلقات الدراسية مما ساهم بالحفاظ على وجود قضايا واحتياجات النساء التشريعية القانونية على طاولة أصحاب القرار نظرا لمحدودية التأثير في القوانين والتشريعات بسبب الظروف السياسية السائدة. وفي نفس المجال فإن تنظيم النساء في ائتلافات خاصة بالحقوق الاقتصادية سيساهم باستمرار الدفاع والضغط باتجاه مصالحهن الاقتصادية، وتمثل هذا بإنجاز ووجود تحالفين، تحالف من حقي، وتحالف (فيمبور) الذي يضم 11 مؤسسة على المستوى الوطني ويضم 42 مؤسسة نسوية على مستوى الإقليم في الأردن ولبنان وتونس وفلسطين.

وعلى مستوى ادماج الذكور كمناصرين ومساهمين في التغيير الايجابي باتجاه حقوق النساء وخاصة الاقتصادية منها فقد شهد العام 2024 بداية العمل معهم بشكل ممنهج حيث تم عقد عدة ورشات مع الذكور بعنوان الذكورة الايجابية ودور الذكور كمناصرين لحقق النساء في محافظات الوسط والشمال والجنوب، وقد اعتبرت هذه الورشات لقاءات أولية لتساعد في عملية تصميم ممنهج وخطة عمل لإدماج الذكور في بشكل استراتيجي طويل المدى في البرنامج الاقتصادي وبرامج الجمعية المختلفة.

	عدد المستفيدين المباشرين من الجنسين		المجموع	عدد المستفيدين/ات غير المباشرين/ات
	ذكور	إناث		
التمكين الاقتصادي	486	7597	8383	37985
النسبة	%5.8	94.2	100%	

إنجازات البرنامج:

- اعداد وتوقيع اتفاقيات المنح والتي تتضمن خطط وموازنات سنوية مع المؤسسات الشريكة (11 مؤسسة): حيث واصلت الجمعية العمل مع هذه المؤسسات من خلال تقديم منحة سنوية لتنفيذ أنشطة تتعلق بتعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء
- بناء قدرات المؤسسات النسوية الشريكة في برنامج فيمبور في مجال المناصرة، الأمن والتحول الرقمي، الجندر، الإعلام، التخطيط الاستراتيجي، القدرات المالية والإدارية، مواجهة التحرش والاستغلال في مكان العمل، الأمن المتكامل والرعاية الذاتية، البحث التشاركي المجتمعي، إعداد أوراق وملخصات السياسات.
- تطوير سياسات: تم تطوير سياسة مساواة النوع الاجتماعي وسياسة مكافحة العنف والاستغلال الجنسي للمؤسسات الشريكة، حيث أن تطوير هذه السياسات هو جزء من أنشطة بناء القدرات للمؤسسات الشريكة.
- تطوير وإطلاق برنامج المدرسة النسوية "نحو قيادات نسوية متسلحة بفكر نسوي نقدي، واعي، وتقدمي": تقدم للمدرسة 120 طلب وتم اختيار 25 مشاركة، غالبيتهن من الشابات من محافظات الضفة الغربية المختلفة.
- بناء قدرات المؤسسات القاعدية وشبكات المؤسسات القاعدية والتعاونيات في مجال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية للنساء.
- حلقات توعية وورشات عمل حول الحقوق الاقتصادية والعنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي استهدفت مجموعات من النساء والشابات.
- عقد جلسات دعم وإسناد نفسي، جلسات تفريغ نفسي وامن متكامل ورعاية ذاتية بالتركيز على حالة الطواري والأزمات، حيث نفذت هذه اللقاءات من قبل المرشدات العاملات على برنامج مناهضة العنف ضد المرأة، وشاركت فيها 360 مستفيدة من قطاع غزة، وذلك ضمن النهج الشمولي الذي تعتمده الجمعية في عملها. استهدفت الجلسات صاحبات مشاريع وريادیات وعاملات، ربات بيوت، أخصائيات وناشطات وقيادات نسوية، شابات وطالبات وخريجات جامعيات، وقيادات من الشابات
- تدريب الأخصائيات الاجتماعيات ومدربات الأمن المتكامل والرعاية الذاتية على توجه الأمن والرعاية الذاتية بأوقات الأزمات والطوارئ: التدريب لمدة يومين بشكل مكثف وحصلت المشاركات على شهادة مشاركة في الدورة. قامت بالتدريب خبيرة في مجال الأمن المتكامل والرعاية الذاتية.

- حملات مناصرة حول الحقوق الاقتصادية ومناهضة العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي: تم تنفيذ 10 حملات بمشاركة 109 مشارك/ مشاركة وجاءت ضمن حملة: حماية- نحو بيئة عمل خالية من كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- جلسات مع صناع القرار حيث تم تنفيذ 10 لقاءات بحضور 50 مشارك ومشاركة واستهدفت اللجنة الدستورية، والوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع الاقتصادي، والقطاع الخاص مثل وزارة الاقتصاد ووزارة العمل وصندوق التشغيل، وهيئة العمل التعاوني، والغرف التجارية.
- تنفيذ 3 مؤتمرات بحضور 559 مشارك ومشاركة: مؤتمر الشابات وإطلاق حملة المناصرة "حماية"، مؤتمر الحقوق الاقتصادية والتعديلات المطلوبة في الدستور الفلسطيني، مؤتمر ختامي لحملة حماية وإطلاق المدرسة النسوية وكتاب /البحث التشاركي بعنوان "أصوات مخفية " حول العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي
- 7 فعاليات عامة وتبادل خبرات بحضور 350 مشارك ومشاركة: لقاءات عامة للجان التنسيقية والشابات والعاملات والرياديات والمؤسسات القاعدية وشبكاتهن (الضفة الغربية). لقاء تبادل خبرات خارجي مع المؤسسات الشريكة في الأردن
- 16 جلسة طاولة مستديرة وحوارات سياساتية بحضور 627 مشارك ومشاركة: استهدفت حوارات سياساتية وإجرائية مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص حول الحقوق الاقتصادية ومواجهة العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي، وادوات وآليات تعزيز منعة وصمود النساء الاقتصادي في ظل الاوضاع السياسية الاقتصادية الحالية، واقع النساء الاقتصادي في ظل التحديات المختلفة بناءً على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.
- عرض مسرحي حول الحقوق الاقتصادية الخاصة بالنساء بالشراكة مع مسرح الحارة.
- ندوتين حواريتين حول الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في نابلس وقلقيلية بحضور 104 مشارك/ة.
- تقديم الارشاد القانوني للنساء العاملات في المشاريع الاقتصادية الخاصة
- بناء القدرات الاقتصادية للنساء في الضفة الغربية حيث تم استهداف 400 امرأة وفتاة.
- ادماج الذكور في المناصرة من أجل الحقوق الاقتصادية للنساء من خلال عقد ورشات عمل للذكور حول الذكورة الايجابية ومناصرة حقوق النساء الاقتصادية
- عقد دورة "صحافة الهاتف المحمول" في المناصرة حول الحقوق الاقتصادية
- تطوير اوراق موقف، اوراق سياساتية، وملخصات سياساتية، تقارير احتياجات اقتصادية، أوراق مطالب.
- تنظيم جولة ميدانية لوسائل الإعلام المحلية والإقليمية، لعدد من التعاونيات في وسط الضفة الغربية شملت تعاونية رياديات دير السودان في رام الله، وجمعية التعاون للتنمية المجتمعية في قرية رافات بسلفيت، وجمعية الإبداع التعاونية للتصنيع الزراعي في بلدة دير بلوط.

الأنشطة الإعلامية في البرنامج:

رقم	النشاط	العدد
1	تغطيات اعلامية للأنشطة والفعاليات المنفذة	120
2	قصص نجاح اذاعية	5
3	قصص نجاح	10
4	جولات اعلامية	1
5	سبوتات تلفزيونية	1
6	بوستات وهاشتاجات عبر الفيس بوك ووسائل التواصل الاجتماعي	10
7	افلام قصيرة	5
8	انيميشن	1
9	موجة مفتوحة	2
10	حلقات تلفزيونية	5
11	حلقات اذاعية	5
	حجم الوصول والمشاهدات	**3219100**

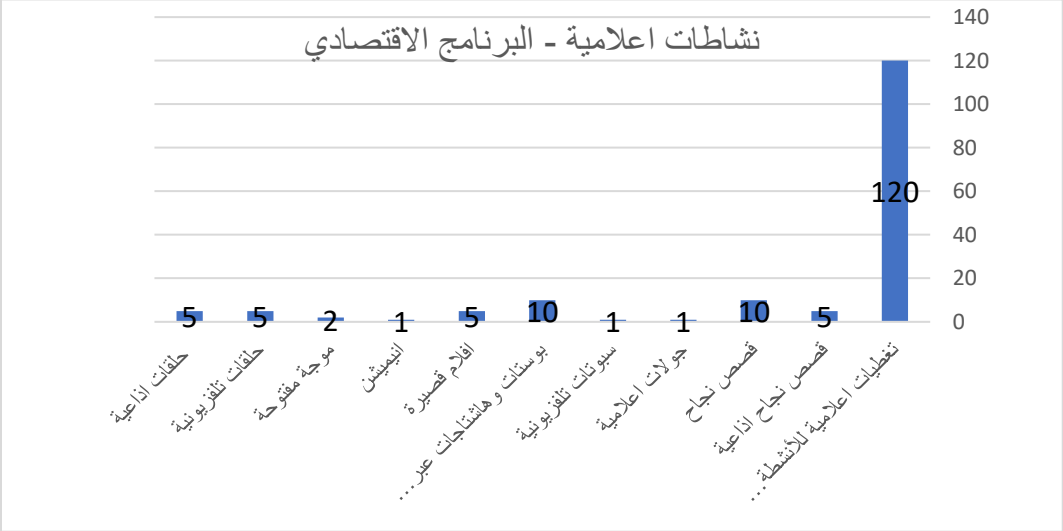

- تم إطلاق حملات إعلامية استهدفت صناع القرار والمجتمع المحلي وتمحورت حول تعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء ومناهضة العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي، وقد تضمنت هذه الحملات:
  - **تغطيات إعلامية شاملة:** تم تنفيذ 120 تغطية إعلامية للأنشطة والفعاليات المختلفة، شملت المؤتمرات الثلاثة التي عقدت بحضور 559 مشارك/ة (مؤتمر الشابات وإطلاق حملة المناصرة "حماية"، مؤتمر الحقوق الاقتصادية والتعديلات المطلوبة في الدستور الفلسطيني، المؤتمر الختامي لحملة حماية وإطلاق المدرسة النسوية)، والجلسات مع صناع القرار، وحملات المناصرة العشر.
  - **قصص نجاح مسموعة ومكتوبة:** إنتاج 5 قصص نجاح إذاعية و10 قصص نجاح مكتوبة، توثق تجارب النساء في المجال الاقتصادي والتحديات التي واجهنها، بما في ذلك تجارب المستفيدات من برامج بناء القدرات الاقتصادية التي استهدفت 400 امرأة وفتاة في الضفة الغربية.

- **محتوى مرئي متنوع:** إنتاج 5 أفلام قصيرة توثق نماذج ريادية نسائية وتسلط الضوء على العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي، وفيلم أنيميشن واحد يشرح مفاهيم الحقوق الاقتصادية للنساء بطريقة مبسطة. هذه الأفلام ساهمت في دعم حملة "حماية - نحو بيئة عمل خالية من كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي."
- **حملات رقمية:** إطلاق 10 بوستات وهاشتاغات عبر فيسبوك ووسائل التواصل الاجتماعي ضمن حملات المناصرة العشر التي نُفذت بمشاركة 109 مشارك/ة، مع التركيز على تعزيز حقوق النساء الاقتصادية ومكافحة التمييز والعنف الاقتصادي.
- **محتوى إذاعي وتلفزيوني:** تنفيذ 5 حلقات تلفزيونية و5 حلقات إذاعية وموجتين إذاعيتين مفتوحتين، ناقشت قضايا الحقوق الاقتصادية للنساء، والتحديات التي تواجههن في سوق العمل، وعرضت نتائج البحث التشاركي "أصوات مخفية" حول العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي.
- **إعلانات توعوية:** إنتاج سبوت تلفزيوني واحد يركز على أهمية مشاركة النساء في القطاع الاقتصادي وحمايتهن من العنف الاقتصادي، دعماً للقاءات الـ 16 للطاولة المستديرة والحوارات السياساتية التي حضرها 627 مشارك/ة.
- **جولات إعلامية ميدانية:** تنظيم جولة إعلامية واحدة لوسائل الإعلام المحلية والإقليمية شملت زيارات لعدد من التعاونيات في وسط الضفة الغربية، بما في ذلك تعاونية رياديات دير السودان في رام الله، وجمعية التعاون للتنمية المجتمعية في قرية رافات بسلفيت، وجمعية الإبداع التعاونية للتصنيع الزراعي في بلدة دير بلوط.
- **بناء قدرات إعلامية:** تنفيذ دورة "صحافة الهاتف المحمول" للمشاركات والمشاركين لدعم جهود المناصرة حول الحقوق الاقتصادية، مما أسهم في توثيق قصص النجاح والتحديات بشكل احترافي.

حققت كافة الأنشطة الإعلامية وصولاً واسعاً واستثنائي، بلغ 3,219,100 مشاهدة، مما ساهم في رفع الوعي المجتمعي حول الحقوق الاقتصادية للنساء ومناهضة العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي، ودعم الفعاليات السبع العامة وتبادل الخبرات التي حضرها 350 مشارك/ة، بما في ذلك اللقاءات العامة للجان التنسيقية والشابات والعاملات والرياديات والمؤسسات القاعدية وشبكاتهن في الضفة الغربية، ولقاء تبادل الخبرات الخارجي مع المؤسسات الشريكة في الأردن.
ساهمت الأنشطة الإعلامية المتنوعة بشكل كبير في تعزيز رؤية البرنامج وأهدافه المتعلقة بتمكين النساء اقتصادياً ومناهضة العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي، كما دعمت جهود المناصرة وبناء القدرات التي استهدفت 11 مؤسسة شريكة و400 امرأة وفتاة في الضفة الغربية.

برنامج التمكين الاقتصادي

Fem Pawer
KVINNA KVINNA
النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية
مؤتمر الشابات الأول
"حماية"
بيئة عمل خالية من العنف الاقتصادي القائم على النوع الاجتماعي
الأربعاء ١١ أيلول 2024
حديقة الهلال الأحمر الفلسطيني - البيرة
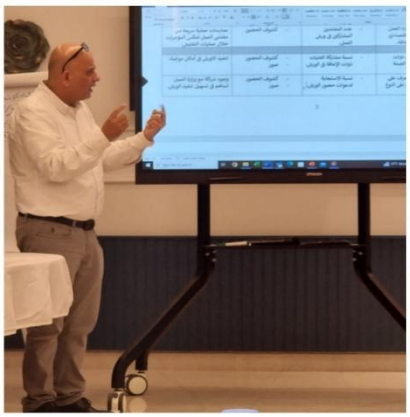

برنامج الإرشاد النفسي ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي

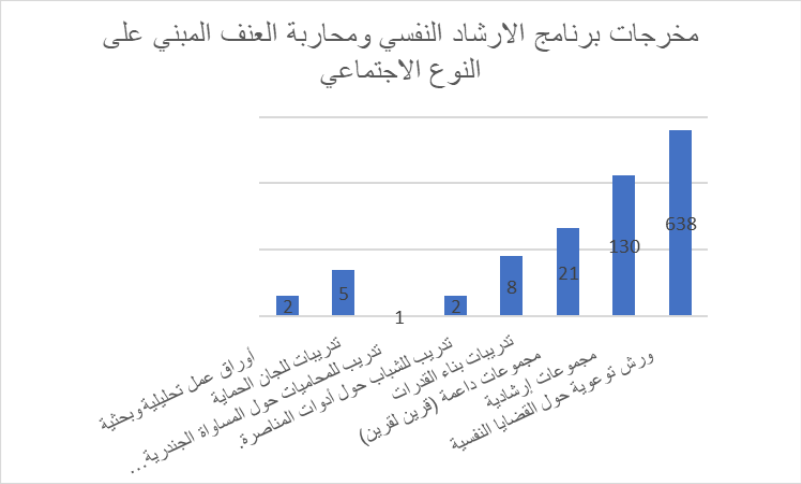

ينفذ هذا البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة مستهدفا النساء والفتيات بالدرجة الأولى، ويأتي بناءً على الهدف الاستراتيجي الثاني الذي تعمل عليه الجمعية والمتمثل في: توفير الحماية للنساء والفتيات من كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد تجلت الحاجة الماسة لتنفيذ هذا لبرنامج وأنشطته المختلفة خلال العام 2024، كنتيجة طبيعية للتدهور الشديد في ظروف حياة الفلسطينيين والفلسطينيات والذي نتج بالدرجة الأولى عن استمرار حرب الإبادة في قطاع غزة، وتواصل جرائم الاختلال بحق الشعب الفلسطيني، وبكافة مكوناته، في الضفة الغربية. وعلى مدار العام، وإدراكا منها لأهمية الخدمات التي يقدمها البرنامج للنساء، عملت الجمعية على توسيع أنشطة الدعم النفسي وتبني توجهات جديدة في العمل. فإضافة إلى إطلاق برنامج الطوارئ لتقديم الدعم والإسعاف النفسي الأولي للنساء والفتيات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أطلقت الجمعية مشروعا جديدا بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل، لتقديم خدمات الدعم النفسي لليافعين واليافعات في الضفة الغربية، وخاصة في محافظات الشمال، وتوفير المساحات الآمنة لهذه الفئات. وكدليل على تعاظم الحاجة لتدخلات برنامج الارشاد في الجمعية، يمكن الإشارة إلى أن عدد المرشدات العاملات على البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة، وصل إلى 41 مرشدة.

وبشكل عام، واستنادا لتجربة الجمعية في تنفيذ البرنامج خلال عام من أشد الأعوام اضطرابا في التاريخ الفلسطيني الحديث، يمكن القول أن البرنامج والذي يرتكز على تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والخدمات القانونية وخدمات الحماية عبر نظام التحويل الوطني، يعزز فكرة رفع الوعي لدى النساء وإكسابهن مهارات حياتية ودمجهن بمجتمعاتهن لرفع أصوات النساء في الأماكن المهمشة، وتعزيز فرص الاندماج بالمجتمع بالشراكة مع برنامج التمكين الاقتصادي وبرنامج المشاركة السياسية وبدعم من عضوات مجالس الظل. ولكن للأسف عام **2024** ركز على خدمات الاستجابة السريعة للأزمات في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لاستمرار عدوان الاحتلال على الشعب الفلسطيني، وهي مشاريع طارئة قصيرة الأمد تقدم خدمات منقذة للحياة مثل الدعم النفسي الاجتماعي، حالات الإحالة عبر شركاء نظام التحويل، خدمات قانونية وخدمات إغاثية كطرود الكرامة وكذلك المساعدات النقدية.

هذه الأنشطة والمشاريع قصيرة الأمد لا تعزز التنمية المستدامة، ولكنها جاءت استجابة للاحتياجات الطارئة للفئات المستهدفة. وعلى مدار العام، ومن خلال التنسيق بين كافة مكونات الجمعية، تم العمل على حشد الدعم الدولي لمواجهة العنف الذي تعانيه نساء فلسطين، وخاصة العنف الناجم عن جرائم الاحتلال. وقد ارتكزت الجمعية في جهودها لوقف عنف الاحتلال، على مكونات أجندة المرأة والسلام والأمن، وخاصة تلك التي توفر الحماية للنساء في أوقات النزاعات والحروب. كما لم تهمل الجمعية العمل على مناهضة الأشكال الأخرى من العنف ضد النساء، حيث نفذت الحملات الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (حملة صدى). كما عملت الجمعية، من خلال البرنامج، على تعزيز الوصول لخدمات الصحة النفسية، القانونية، الحماية، والإحالة لمناهضة العنف والاستغلال الجنسي وذلك عبر الأنشطة المختلفة، ومن بينها فيديوهات قصيرة لنساء من غزة، للتوعية بالمعاناة والجرائم الإسرائيلية وانتهاك حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص ولتعزيز صمود النساء النازحات في قطاع غزة من خلال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

ملخص أنشطة البرنامج:

- ورش توعوية حول القضايا النفسية: 638 ورشة توعوية.
- مجموعات إرشادية :130 ورشة.
- مجموعات داعمة (قرين لقرين): 21مجموعة داعمة.
- تدريبات بناء القدرات: 8 تدريبات.
- 2 تدريب للشباب حول أدوات المناصرة.
- تدريب للمحاميات حول المساواة الجندرية وحقوق المرأة.
- 5 تدريبات للجان الحماية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، دور لجان الحماية المحلية، نظام التحويل وحماية المعنفيين من الأطفال.
- أوراق عمل: ورقة تحليلية حول خدمات الصحة النفسية بجمعية المرأة العاملة وخدمات دعم قرين لقرين. ورقة سياساتية قانونية حول قانون النفقة في المحاكم الشرعية التحديات والتوصيات.

برنامج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي	عدد المستفيدين المباشرين من الجنسين		المجموع	عدد المستفيدين/ات غير المباشرين/ات
	ذكور	إناث		المجموع
	3385	16268	19653	294,377 مشاهدة للفيديوهات التي نشرت .
النسبة	%17.2	%82.8		

إنجازات البرنامج:

- ❖ الوصول لأماكن وتجمعات جديدة لم يسبق الوصول لها والتركيز على تقديم الخدمات لجميع الفئات في كافة الأماكن ومن ضمنها مخيمات النزوح.

- تنفيذ مشاريع تتعلق بتقديم الخدمات لليافعين واليافعات ومقدمي/مقدمات الرعاية لهم/لهنّ بشكل متخصص.
- عقد شراكات مع ممولين جدد وفتح آفاق شراكات استراتيجية معهم مثل: اليونسيف، إنقاذ الطفل، HECKS.
- الوصول لعدد عالي بالتوظيف خصوصا لمقدمي/ات خدمات الصحة النفسية، القانونية والعنف المبني على النوع الاجتماعي حيث وصل العدد لـ 41 حيث جاء ذلك استجابة لتعاظم الحاجة لتدخلت البرنامج في ظل استمرار تدهور الأوضاع العامة في فلسطين، كما أن ذلك مكن الجمعية من الوصول لعدد أكبر من المنتفعات والمنتفعين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تنفيذ الأنشطة بشكل تشاركي مع شركاء المشاريع من الوزارات مثل وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني الشريكة.
- توسيع العمل لاستهداف منطقة القدس وهي المرة الأولى التي تعمل فيها الجمعية في تلك المنطقة.
- ساهم برنامج الإرشاد النفسي ومكافحة العنف ضد المرأة في مساعدة النساء والفتيات الفلسطينيات على مواجهة الظروف الصعبة التي فرضت على الشعب الفلسطيني.

الأنشطة الإعلامية في البرنامج:

- تصميم ونشر رسائل التوعوية، طباعة ونشر بوسترات، 3 لقاءات تلفزيونية على فضائية رؤيا مدة العرض ما بين 10-15 دقيقة تناولت مواضيع الاستراتيجية الوطنية ضد العنف، نظام التحويل الوطني والثالث العنف المركب ضد المرأة الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي والعنف من المجتمع والأسرة.
- نشر 6 فيديوهات قصيرة حول قانون حماية الاسرة من العنف، نظام التحويل الوطني، تحديات نظام القضاء ودور المجتمع المدني بالمناصرة، وطباعة وتوزيع زجاجات قهوة ونوتبوك ملاحظات يتضمن رسائل توعوية حول حقوق المرأة.
- تطوير حملة من خلال مشروع حياة لتصوير فيديوهات قصيرة بعنوان (قصتها- 6 فيديوهات) شاركت فيها نساء وفتيات من غزة قصص نزوحهن القصري والمعاناة الشديدة للنساء اثناء الحرب، وعدم احترام كرامة وخصوصية النساء

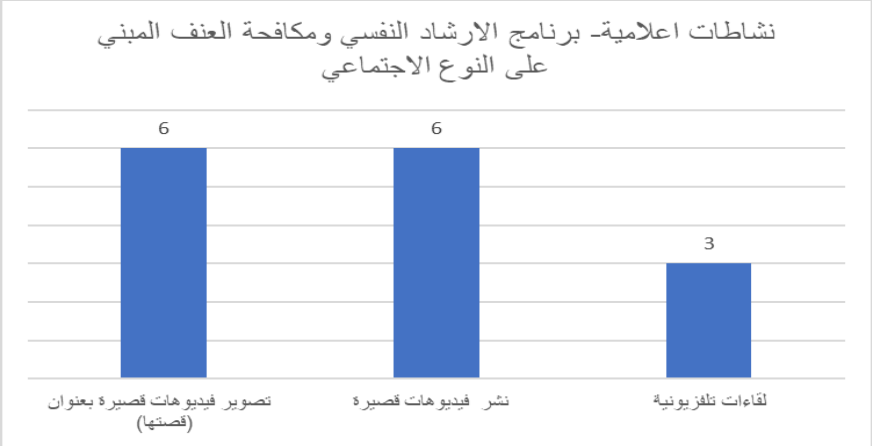

قصص نجاح

إيناس أبو رموز.. من كرسي وحيد إلى مركز متكامل للتمكين

في قلب مدينة الخليل، وتحديداً في منطقة H2 المحاصرة، بدأت قصة استثنائية للإرادة والتصميم في الأول من فبراير 2020. لم تكن إيناس أبو رموز، الأخصائية النفسية الطموحة، تملك سوى كرسي صغير بجانب مكتب السكرتيرة، لكنها كانت مسلحة برؤية واضحة وإيمان عميق بالتغيير.

"كانت البداية متواضعة جداً—مجرد كرسي واحد في زاوية صغيرة، لكننا آمنا بأن هذه البذرة الصغيرة ستنمو لتصبح شجرة وارفة الظلال،" هكذا تصف إيناس بدايتها كمنسقة لمشروع "فيمباور" الرائد للدعم النفسي والاجتماعي.

في مجتمع محافظ كمنطقة H2، كانت الصحة النفسية من المحرمات الاجتماعية. زيارة أخصائية نفسية كانت تُعتبر "وصمة عار" ودليلاً على الاضطراب. لكن إيناس وفريقها واجهوا هذه التحديات بصبر وتصميم، متسلحين بدعم جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD) التي آمنت بالمشروع ودعمته كمانح رئيسي، إلى جانب شركاء آخرين.

بدأت الرحلة بورشات توعية بسيطة تجذب عدداً متواضعاً من النساء، لا يتجاوز 10-12 سيدة. ومع مرور الوقت، ومع الدعم المستمر من PWWSD، توسعت الخدمات لتشمل برامج تمكين اقتصادي مبتكرة أحدثت نقلة نوعية في حياة المستفيدات. تروي إيناس بفخر: "استطعنا تدريب 20 سيدة على حرفة المكرمية التقليدية، وهو ما فتح لهن أبواباً غير متوقعة. لم يقتصر الأمر على بيع المنتجات محلياً، بل وصلت إبداعاتهن إلى الأسواق العالمية، وصدّرن منتجاتهن إلى فرنسا من خلال منصات التواصل الاجتماعي. هذه النجاحات ما كانت لتتحقق لولا الدعم المتواصل من PWWSD التي آمنت بقدرات هؤلاء النساء."

لم يتوقف دور المركز عند هذا الحد، بل امتد ليشمل تشكيل لجان حماية في مناطق متعددة مثل مسافر السموع، والعروب، ومخيم الفوار، ومنطقة H2. هذه اللجان، التي تضم نساءً ورجالاً، تعمل كشبكة أمان للأفراد الأكثر ضعفاً في هذه المناطق المهمشة.

اليوم، وبفضل الدعم المستمر من PWWSD والشركاء الآخرين، تحول الكرسي الوحيد إلى مركز متكامل يقدم خدمات شاملة في المجالات الاجتماعية والنفسية والقانونية والاقتصادية. أصبح المركز نقطة جذب للنساء الباحثات عن الدعم والمساحة الآمنة للتعبير عن أنفسهن.

"عندما نعلن عن نشاط واحد عبر الواتساب، يمتلئ العدد المطلوب في أقل من ساعة—هذا تحول جذري في مجتمع كان يرى في طلب المساعدة النفسية عيباً،" تقول إيناس، مشيرة إلى الدور المحوري الذي لعبته PWWSD في تمويل حملات التوعية التي غيرت المفاهيم السائدة.

إيناس أبو رموز تؤكد أن رسالة المركز مستمرة بدعم من PWWSD: "النجاح لا يتوقف عند نقطة معينة، بل هو رحلة متواصلة تتطلب الدعم والمساندة. هدفنا مساعدة الأفراد على تحقيق ذواتهم والوصول إلى أقصى إمكاناتهم."

إن قصة مركز الإرشاد في الخليل هي قصة إصرار وتحدٍ وشراكة ناجحة. من كرسي صغير إلى مركز متكامل، تمكنت إيناس وفريقها، بدعم من PWWSD، من تحويل التحديات إلى فرص، ومساعدة العديد من النساء والأطفال على تحسين حياتهم في ظل الظروف الصعبة. اليوم، أصبح المركز ليس مجرد مكان لتلقي الدعم، بل هو منارة أمل ومساحة للتمكين والقوة.

تم إنتاج هذه القصة ضمن برنامج (حماية) النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية "فيمباور"، بالتحالف مع 4 مؤسسات تعمل في مجال حقوق النساء في تونس ولبنان والأردن وفلسطين، الذي تنفذه في فلسطين جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD) بالشراكة مع تحالف يضم 11 مؤسسة فلسطينية، وبشراكة إعلامية مع شبكة وطن الإعلامية.

https://www.facebook.com/pwwsd/posts/pfbid0T5eb3tJ7guKj2dzdsfWVgQDAv8bRt3XAHTc2Xftd26ZvFK8d8WBwtWwat21KLppel

من قاعات الدراسة إلى غرف الأخبار
رحلة حنين قواريق نحو التميّز الصحفي

كيف تتحول طالبة جامعية طموحة إلى صحفية محترفة في شبكة إعلامية رائدة؟ تكشف قصة حنين قواريق سر النجاح في عالم الإعلام المتغير باستمرار، ملهمة الجيل القادم من الصحفيين الشباب. لنستكشف كيف شقّت هذه الشابة الفلسطينية طريقها في الصحافة من خلال المثابرة والتدريب المستمر.

بدأت رحلة حنين الإعلامية في وقت مبكر، مستثمرة سنوات دراستها الجامعية لصقل مهاراتها الصحفية. لم تكتفِ بالدراسة النظرية وحدها، بل سعت بنشاط للتدريب العملي في المحطات الإذاعية المحلية والمؤسسات الإعلامية. هذا النهج الاستباقي مكّنها من إتقان فن كتابة وإنتاج القصص الإخبارية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المحتوى.

بعد تخرجها بمرتبة الشرف من كلية الإعلام، أدركت حنين أن الشهادة وحدها لا تكفي في المشهد الإعلامي سريع التطور. فانغمست في العديد من الدورات والمشاريع التدريبية، كان أبرزها مشروع "مواطنات" الذي أطلقته جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بالشراكة مع شبكة وطن الإعلامية، وبتمويل من صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. فتح هذا المشروع آفاقًا جديدة أمامها، وعمّق فهمها لمختلف الأشكال الصحفية، وأتاح لها إنتاج قصص متعمقة حول قضايا المرأة.

لحسن حظها، حصلت على فرصة عمل في المكان الذي تدربت فيه، تقديرًا لجهودها وتصميمها على النجاح. آتت جهود حنين وإصرارها ثمارها عندما حصلت على منصب رسمي في شبكة وطن الإعلامية، محققة حلمها في دخول المجال الإعلامي الاحترافي. وهي تؤكد أن التدريب المستمر كان مفتاح نجاحها، خاصة في استخدام التكنولوجيا الحديثة لرواية القصص الصحفية.

اليوم، تواصل حنين تطوير مهاراتها، مدركة أن عالم الصحافة في تطور مستمر. تقول: "**التدريب بجميع أشكاله يزوّد الشباب بمهارات متنوعة وينمي قدراتهم عبر مختلف المجالات**". قصة حنين ليست مجرد نجاح فردي؛ إنها دعوة ملهمة لكل صحفي طموح للاستثمار في التعلم المستمر والتدريب العملي.

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هي منظمة غير حكومية مكرسة للنهوض بحقوق المرأة ضمن السياقات الوطنية والاجتماعية والتنموية. تعمل الجمعية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، وتشارك بنشاط في مختلف الشبكات المحلية والإقليمية والعالمية. من خلال برنامجها "مواطنات: تعزيز دور المرأة في الحياة العامة وتقليل النزاعات - نهج شعبي"، الذي يُنفذ بدعم من صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، يهدف البرنامج إلى تحقيق مشاركة هادفة متزايدة وصنع قرار للمرأة في عمليات منع النزاعات والاستجابة لها، من خلال بناء القدرات، وحملات المناصرة الإعلامية والضغط، وجلسات التوعية، والإرشاد للتدخلات الفعالة.

رحلة م.ص: من الصدمة إلى التمكين والتغيير

كانت م.ص فتاة في العشرين من عمرها، طالبة جامعية من إحدى قرى رام الله، تعيش واقعاً مؤلماً في ظل أسرة مفككة. تسكن مع والدها وإخوتها الخمسة في منزل تغمره التوترات، بينما لا تزال إجراءات الطلاق بين والديها مستمرة في المحاكم.

عندما حضرت م.ص ورشة عمل في كليتها حول العنف وأشكاله، شعرت وكأن شخصاً ما يتحدث عن معاناتها الشخصية. لم تتردد للحظة، بل توجهت مباشرة بعد الورشة لطلب موعد استشاري. كانت تحمل في داخلها آلاماً عميقة من العنف الجسدي الذي مارسه عليها والدها، والأسوأ من ذلك، الاعتداء الجنسي من قبل أخيها الذي كان يستغل لحظات خلو المنزل ليتحرش بها.

"أنا تعبت كثيراً... كل المسؤوليات عليّ، وفوق هذا عنف وإهانة وضرب وتحرش. لي فترة بهذا الوضع ولم أعد قادرة على التحمل. عندما سمعتك في الورشة، تشجعت وعرفت أن هناك مؤسسات تساعد، وجرؤت أن أتحدث معك."

بدأت رحلة العلاج مع م.ص من خلال جلسات الإرشاد الفردي. في البداية، تم منحها مساحة آمنة للتعبير عن مشاعرها وتمارين التنفس لمساعدتها على الحديث. كانت تعاني من أعراض الصدمة النفسية: الخوف المستمر، القلق، التوتر، ضيق التنفس، تسارع دقات القلب، الصداع، والأرق.

تم وضع خطة علاجية شاملة استندت إلى العلاج المعرفي السلوكي، وتضمنت تقنيات إدارة الغضب والحزن، وأنشطة لتعزيز الثقة بالنفس وتقدير الذات. تعلمت م.ص معنى الصدمة وأعراض ما بعد الصدمة، وأهمية الرعاية الذاتية والتمكين.

مع مرور الوقت، بدأت م.ص تلاحظ تغييرات إيجابية في حياتها. شعرت بالراحة والأمان، واكتسبت مهارات جديدة للتعامل مع نفسها ومع البيئة المحيطة. زادت ثقتها بنفسها، وأصبحت قادرة على المناقشة والاعتراض على ما لا يعجبها. تطورت شخصيتها لتصبح أكثر قوة، وتعلمت التعامل بإيجابية مع المواقف الصعبة، والمواجهة بدلاً من العزلة.

الأهم من ذلك، استطاعت م.ص أن توقف الاعتداء الجنسي عليها بشكل حاسم، واتخذت إجراءات الحماية والأمان في المنزل. تم تزويدها بأرقام الطوارئ اللازمة، وما زالت تتلقى جلسات متابعة.

اليوم، تحولت م.ص من ضحية إلى مدافعة نشطة عن حقوق المرأة. انضمت إلى شبكة الشابات في الجمعية وشاركت في العديد من ورش العمل. أصبحت قصتها مصدر إلهام للأخريات اللواتي يمررن بظروف مماثلة، مثالاً حياً على أن الشفاء والتمكين ممكنان مهما كانت الظروف قاسية.

قائمة النشاطات والمشاركات الفاعلة التي قامت بها الجمعية على مستوي التطوير والعلاقات العامة والمناصرة في العام 2025

الاتصال والعلاقات العامة والتطوير:

يعمل القسم جنبا إلى جنب مع بقية البرامج والوحدات الأخرى في الجمعية ويتضمن وحدة الاعلام، ووحدة المناصرة، ووحدة العلاقات العامة والتطوير. ويركز القسم على تحقيق الهدف الرابع في الخطة الاستراتيجية، والمتمثل في: تتمتع الجمعية بالقدرة والكفاءة لتحقيق أهدافها. وإلى جانب العمل مع البرامج فإن القسم يعمل على تنفيذ الأنشطة التالية:

- التواصل مع شركاء الجمعية من أجل المحافظة على العلاقات القائمة، حيث تتولى وحدة العلاقات العامة والتطوير التواصل مع شركاء الجمعية بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة وخاصة البرامج. حيث تقوم الوحدة بمتابعة التقارير المرسلة للجهات المانحة وتعمل على مراجعتها والاعتماد عليها في تصميم التدخلات الجديدة والمشاريع المستقبلية.
- العمل على فتح آفاق جديدة لشركاء محتملين للجمعية: حيث تقوم وحدة العلاقات العامة والتطوير بالتواصل مع الممولين والشركاء المحتملين من أجل فتح آفاق للعلاقات تساهم في تعزيز موارد الجمعية، لضمان الاستمرارية في تنفيذ الأنشطة. وتتمثل هذه الأنشطة في إعداد مقترحات التمويل وتقديمها للجهات المانحة ومتابعة العلاقة مع هذه الجهات.
- إصدار البيانات الصحافية والأوراق التحليلية والتقارير المتخصصة التي تصب في صالح خدمة أنشطة الضغط والمناصرة المحلية والدولية. فعلى مدار العام، أصدرت وحدة العلاقات العامة والتطوير عددا من الأوراق التحليلية والبيانات الصحافية في مناسبات عديدة، وساهمت بشكل خاص في أنشطة الضغط والمناصرة التي هدفت لإبراز دور الجمعية في مجال الضغط والمناصرة ومخاطبة الجهات الدولية للمساهمة في حماية الشعب الفلسطيني، وخاصة النساء في ظل تصاعد جرائم الاحتلال.
- متابعة أنشطة الضغط والمناصرة: تنفذ أنشطة الضغط والمناصرة ضمن مظلات البرامج المختلفة، إلا أن وحدة المناصرة تتولى مسئولية تنفيذ ومتابعة هذه الأنشطة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة. كما تتابع الوحدة عملية تدقيق وترجمة المنشورات المختلفة التي تصدر عن البرامج.
- تعتمد الجمعية على الإعلام كوسيلة لرفع الوعي بحقوق النساء، وكذلك كواحدة من أدوات الضغط والمناصرة. وعلى مدار العام، تابعت الوحدة كافة الأنشطة الإعلامية التي نفذت ضمن برامج الجمعية (التي سبق الإشارة اليها) سواء من خلال التنسيق مع الجهات الخارجية، أو من خلال الموقع الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالجمعية.

❖ **أهم الإنجازات: إصدار عدد من التقارير والأوراق البحثية والتقارير المقدمة للهيئات الدولية:**

- تقرير مقدم للجنة العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
- تقرير تحليلي بمناسبة مرور مائة يوم على بداية حرب الإبادة في قطاع غزة.
- تقرير حول تدخلات الجمعية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية للنساء في قطاع غزة.
- تقرير تحليلي حول آثار حرب الإبادة على النساء في قطاع غزة بعد عام من انطلاقتها.
- ورقة تحليلية حول خطاب الكراهية وأثره على النساء والمؤسسات النسوية
- ورقة تحليلية حول واقع النساء الفلسطينيات والآثار الاقتصادية لحرب الإبادة على النساء اقتصاديا، وكذلك آثار الممارسات الإسرائيلية على الواقع الاقتصادي للنساء في الضفة الغربية.
- ورقة موقف - فرص النساء في التعليم والتدريب المهني.
- ورقة موقف حول الضمان الاجتماعي والنساء العاملات في المنازل.
- ورقة السياسات-العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون ملكية النساء للأصول.
- أصوات مخفية - قصص نساء عربيات عن الكفاح الاقتصادي.
- رسالة مفتوحة للأمين العام لأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيرش، بمناسبة الذكرى السنوية لإصدار القرار الأممي 1325.
- بيان صادر عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية-بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية.
- بيان صحفي حول اغتيال الناشط الأمريكي أيسنور إزجي إيجي على يد القوات الإسرائيلية.
- بيان "لن نرمي المنديل" بمناسبة نهاية العام 2024، لتعظيم نضال وصمود المرأة الفلسطينية.
- بيان صادر عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بمناسبة الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة.
- بيان صادر عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية-بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.
- بعد 29 يوما من الحكم الأول لمحكمة العدل الدولية على عريضة تدعو إلى اتخاذ تدابير فورية لمنع جريمة الإبادة الجماعية في غزة، قتل 3524 فلسطينيا وجرح 5266.
- رسالة مفتوحة الى جمهورية وشعب جنوب أفريقيا.
- بيان حول سرقة الأطفال الرُضع.

القدس
ALQUDS.COM
LEM – Thursday – November 19 – 2020 – No. 19121
الخميس ١٩ - تشرين الثاني ٢٠٢٠ الموافق ٣ ربيع الثاني ١٤٤٢ للهجرة العدد ١٩١٢١

ترفض التعاون مع شركات صالات خليوية إسرائيلية

خلال زيارة نظمتها في بيتا وسلفيت

«المرأة العاملة» تدعو لمساعدة الجميعات التعاونية بتسويق منتجاتها

نابلس-سلفيت- سل "القدس" الخاص- دعت ية "المرأة العاملة للتنمية" أمس، ومة الفلسطينية والقطاع الخاص سسات المجتمع المدني، إلى العمل مساعدة الجمعيات التعاونية رأة الفلسطينية على تسويق تاجات، من أجل تعزيز صمودهن ء فكرة وجودهن.

ناء ذلك خلال زيارة نظمتها عية "المرأة العاملة للتنمية" راكة مع مؤسسة "وي إيفيكت" ويدية، أمس، للصحافيين عية بيتا التعاونية للتصنيع عي في بلدة بيتا جنوب نابلس، عية سلفيت التعاونية الزراعية دينة سلفيت.

قال مسؤول الإعلام والاتصال في ية "المرأة العاملة" محمود الفقي دس" على هامش الجولة: "إن ف من هذه الزيارة للجمعيتين، ط الضوء على واقع التعاونيات سطين، والتحديات التي تواجهها ة العاملة في التعاونيات، إذ لنا أن أبرز التحديات التي تواجه معيات التعاونية في فلسطين خلال زياراتنا لها على مدى عين للماضيين، هي كيفية تسويق تاجهن".

دعا الفقي الحكومة الفلسطينية همية العمل على أن يضمن انون الذي ينظم عمل هذه اونيات تعزيز صمودها وتعزيز صمود المرأة الريفية على أرضها، كما دعا إلى ضرورة العمل سواء من خلال الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص إلى تسهيل عملية الشراء من تلك التعاونيات دونما تعقيد، من أجل تمكين الجمعيات التعاونية بالهدف من إنشائها وهو تعزيز صمود المرأة على أرضها.

بدورها، أوضحت رئيسة جمعية "بيتنا" نبيلة الجاغوب، في حديثها للصحفيين، أن الجمعية تنتج الصابون تحت العلامة التجارية "بلستينيا"، وكذلك "سائل جلي" تحت العلامة التجارية "شمس"، وإنتاج الحلويات من التمر.

وأشارت الجاغوب إلى أن الجمعية تسعى من خلال منتجاتها إلى تنويع مصادر الدخل للنساء العاملات في الجمعية والبالغ عددهن ١٣ سيدة، مشددة على أن أبرز التحديات التي تواجه الجمعية هي فرص تسويق المنتجات.

أما رئيسة جمعية "سلفيت التعاونية" انتصار عزيل، فقد أشارت في حديثها للصحفيين، إلى أن الجمعية تأسست قبل ٩ سنوات وتنشط بشكل فاعل منذ ٤ سنوات، بالتصنيع الغذائي وتضم ٣٠ سيدة، وتقوم على عمل الجمعية بشكل أساس ٦ سيدات. كما أن الجمعية تنتج "المخللات، والجبنة"، ومنتجات موسمية كـ"رب البندورة"، والقطر، وورق العنب، وتملك "كافيتريا"، و"مطبخًا للوجبات الصحية"، : أن الجمعية تنتج الصابون.

وأشارت عزيزل إلى أن الجـ تسوق منتجاتها في سلفيت وأ تسوقها في بعض المعارض التر لكن الجمعية تواجه تحديًا بتـ منتجاتها، مؤكدة على أهمية قنوات تسويقية لتعزيز ص الجمعية. يشار إلى أن الزيارة نفذتها جمعية "المرأة العاملة" اه تأتي بهدف التعرف على التحـ التي تواجهها المرأة الريفية النا في المجال التعاوني، وأثر التعاو على المجتمع المحلي.

وتندرج الزيارة التي نظ جميعة "المرأة العاملة"، ضمن - "التمكين الاقتصادي للمرأة الر التي تنفذها الجمعية، وكذلك ضمن مشروع "تعزيز بيئة مست لمنظور النوع الاجتماعي في الت الريفية وقطاع التعاونيات" الم الى تقوية وتدعيم بيئة مساواة ا الاجتماعي، لتسهيل وصول ال للأرض ومصادر الإنتاج.

ويأتي هذا المشروع بالشراك مؤسسة "وي إيفيكت" السو بدعم من الوكالة السويدية للت الإنمائي الدولي "سيدا".

National Advocacy

المناصرة على المستوى الوطني

الأيام
AL-AYYAM Thursday 26/3/2026 Issue No: 18647 Volume 30

"المرأة العاملة" تطلع على واقع وتحديات عدد من التعاونيات

"ربابيات دير السودان" : جمعية تعاونية لدعم المرأة بمشاريع مدرة للدخل

المناصرة على المستوى الوطني:

➢ اجتماعات اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325

في يناير وفبراير 2024، شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في اجتماعين متتاليين للجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، بمشاركة المؤسسات الحكومية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني المنضوية في الائتلاف. تمت مناقشة العديد من القضايا، بما في ذلك تأثير العدوان المستمر على قطاع غزة على النساء والأطفال، ودراسة أعدتها وزارة شؤون الأسرى حول آثار العدوان في قطاع غزة على النساء (2023)، وإصدار بيان باسم اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وتعميمه على الهيئات والمنظمات الدولية حول وضع النساء في غزة ودور الهيئات الدولية في حماية النساء الفلسطينيات، والإطار العام للخطة الطارئة التي أعدتها وزارة شؤون المرأة، بالإضافة إلى مناقشة مشاركة فلسطين في اجتماع لجنة وضع المرأة المقرر عقده في مارس 2024.

➢ إطلاق حملة وطنية بعنوان "مواطنات"

منذ مارس 2024 ومستمرة: تم إطلاق حملة وطنية بعنوان "مواطنات"؛ تهدف الحملة إلى تحقيق العدالة الانتقالية لضحايا الانقسام السياسي الفلسطيني، مع الدفاع في الوقت نفسه عن حقوق المرأة الفلسطينية في سياق حرب الإبادة الإسرائيلية. وتتناول تحديات مثل الاحتلال والانقسام الداخلي والتهميش والحرمان من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية. تعمل منصة مواطنات كمساحة للنساء الفلسطينيات للتعبير عن مخاوفهن والدفاع عن حقوقهن الدستورية وتعزيز خطاب نسوي بديل.

حققت منصة "مواطنات" نجاحاً كبيراً في رفع الوعي حول قضايا المرأة الفلسطينية وتوفير مساحة لأصوات النساء. تشير أرقام المشاهدة المرتفعة باستمرار (التي تصل إلى 7,417,030 شخص عبر بث 146 حلقة في ستة أشهر) إلى اهتمام وتفاعل قوي من الجمهور. يخلق نهج المنصة في الجمع بين المواضيع المتنوعة وآراء الخبراء والقصص الشخصية سرداً شاملاً حول تجارب وتحديات المرأة في فلسطين.

➢ لقاء مع د. أمل جادو، وكيل عام وزارة الخارجية الفلسطينية

في 7 مارس 2024، شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في لقاء مع د. أمل جادو، وكيل عام وزارة الخارجية الفلسطينية. عُقد اللقاء بدعوة من منتدى المنظمات غير الحكومية لمكافحة العنف ضد المرأة، حيث شاركت عدة مؤسسات من الائتلاف. وسلط الضوء على دور وزارة الخارجية في التواصل مع الهيئات الدولية للمطالبة بحماية النساء الفلسطينيات، وأهمية الدور التكاملي بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية في إعطاء الأولوية لقضايا المرأة في ظل الظروف الراهنة وتنسيق الجهود لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد النساء الفلسطينيات وتقديمها للهيئات الدولية بما فيها المقررين الخاصين للأمم المتحدة.

➢ اجتماعات مع وزيرة شؤون المرأة

بعد تولي السيدة منى الخليلي رئاسة وزارة شؤون المرأة، شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في مايو 2024 في ثلاث اجتماعات عُقدت مع وزيرة شؤون المرأة في نابلس ورام الله. تمت مناقشة التحديات التي تواجه المرأة في الوضع الراهن ودور وزارة شؤون المرأة في إدراج مطالب المرأة ضمن خطط وتدخلات الوزارة، بالإضافة إلى دور الوزارة في تقديم مطالب المرأة للحكومة الفلسطينية الجديدة لإدراج هذه المطالب ضمن استراتيجية الحكومة.

➢ عشر قصص إخبارية متعددة الوسائط

في يونيو، تم تطوير وبث عشر قصص إخبارية متعددة الوسائط عبر تلفزيون وطن، لتسليط الضوء على القيادات النسائية وتغيير التصورات النمطية وتعزيز الخطاب البديل لمواجهة التحريض وخطاب الكراهية الذي يتم الترويج له ضد المرأة. سلطت القصص، التي طورتها شابات تدربن على المناصرة الإعلامية، الضوء على قيادات نسائية بارزة وناشطات ونماذج يُحتذى بها في قطاعات مختلفة، مثل الحكم المحلي والنشاط المجتمعي وحقوق ذوي الإعاقة. تشمل المواضيع الرئيسية التغلب على الحواجز المجتمعية، والمساهمة في تنمية المجتمع، والقيادة بالقدوة.

➢ لقاء حواري مع وزيرة شؤون المرأة السيدة منى الخليلي بمشاركة شباب وشابات من المنتدى الشبابي وأعضاء المجلس الظل

في 13 يونيو 2024، عقدت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية لقاءً حوارياً مع وزيرة شؤون المرأة، السيدة منى الخليلي. شارك في اللقاء شباب وشابات من المنتدى الشبابي وأعضاء مجلس الظل وناشطات الجمعية. هدف اللقاء إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وزيادة تأثيرها في مراكز صنع القرار وسماع أصوات النساء ومطالبهن. تمت مناقشة عدة قضايا مع الوزيرة منها أوضاع وأولويات النساء والشابات في ظل الظروف الصعبة الراهنة لأخذها بعين الاعتبار في خطط الوزارة، وتعزيز التعاون بين الوزارة والجمعية من خلال برنامج مشترك مع الوزارة لمناقشة القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة وحمايتها أثناء الحرب، بما في ذلك التعديلات التي تشمل قانون الانتخابات وإشراك الشباب والشابات في الحياة السياسية لبناء مجتمع قائم على المساواة والعدالة.

➢ اجتماع تحضيري لليوم المفتوح السنوي

في 3 أكتوبر 2024، شاركت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في اجتماع تشاوري حول اليوم المفتوح السنوي الذي تنفذه عادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتحضره المؤسسات الدولية والمحلية. تم تحديد موعد اليوم المفتوح في نوفمبر 2024 وسيستمر لمدة يومين متتاليين. سيتناول اليوم المفتوح قضية المشاركة السياسية للمرأة، مع التركيز على قرار مجلس الأمن 1325، مع الأخذ بعين الاعتبار الهجمات الإسرائيلية في الضفة الغربية، واستمرار حرب الإبادة على غزة، وتأثيرها على النساء والأطفال، وكيف يمكن استخدام اليوم المفتوح لحماية النساء وتمكينهن من لعب دور فعال في مجال المشاركة السياسية، وأجندة المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على تقديم شهادات حية للنساء اللواتي يعانين من آثار الحرب.

المناصرة على المستوى الدولي:

➢ المشاركة في الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة (CSW) في مارس 2024، نيويورك

خلال مارس 2024، شاركت الجمعية في الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة في نيويورك (CSW) لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن. شاركت الجمعية في فعاليات رئيسية، منها نقاش نظمته كرامة، بحضور وزيرة العدل الأيرلندية، هيلين ماكنتي، وسفير البلاد لدى الأمم المتحدة. عقدت الجمعية أيضاً اجتماعات مع السفير د. رياض منصور والبعثة الدائمة لأيرلندا لتسليط الضوء على الأزمة الإنسانية في غزة والدعوة للتدخل الدولي.

➢ مجموعة عمل المرأة والسلام والأمن (WPS) للدول العربية

في 7 يونيو 2024، انضمت الجمعية إلى مجموعة عمل المرأة والسلام والأمن للدول العربية. تم إطلاق هذه المبادرة المهمة في اجتماع استضافه معهد الحوار السويدي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تعزيز تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة. مع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لأجندة المرأة والسلام والأمن في 2025، تركز مجموعة العمل هذه على معالجة الفجوات القائمة، والتغلب على التحديات، والدعوة لشمول المرأة، ورفع أصواتهن في صنع سياسات السلام والأمن على جميع المستويات.

➢ اجتماع إقليمي بين المبادرة النسوية الأورومتوسطية (EFI) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ومنظمات المجتمع المدني

في يونيو 2024، شاركت الجمعية في الاجتماع الإقليمي بين المبادرة النسوية الأورومتوسطية والوكالة الفرنسية للتنمية ومنظمات المجتمع المدني من العراق ولبنان والأردن ضمن مشروع "تعزيز منظمات المجتمع المدني النسوية العاملة في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق ولبنان والأردن وفلسطين". تركز الاجتماع على إبراز أهمية المنظمات التي تقودها النساء في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن 1325.

➢ الدورة السادسة والخمسون لمجلس حقوق الإنسان في جنيف

خلال يونيو 2024، شاركت الجمعية في الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. نظمت الجمعية فعالية "المرأة تتحدث" التي هدفت إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة للمساءلة والعدالة للمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال. أدارت الفعالية رنا خليل، وركزت على الصمود والمقاومة والتحديات الفريدة التي تواجهها المرأة الفلسطينية في الحرب الحالية.

➢ اجتماع مجموعة عمل المرأة والسلام والأمن في جنيف

شاركت الجمعية في اجتماع مجموعة عمل المرأة والسلام والأمن الذي عُقد في جنيف من 29 سبتمبر إلى 2 أكتوبر. جمع هذا الاجتماع المهم أصحاب المصلحة من الدول العربية، بما في ذلك العراق وليبيا والسودان وفلسطين ولبنان وسوريا، لمناقشة أولويات وتحديات تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة.

➢ فعالية جانبية خلال الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف

شاركت الجمعية بفعالية في حدث جانبي خلال الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف في 4 أكتوبر 2024. تحدثت شهد سطرية، ممثلة الجمعية، عن الدور الحاسم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التعافي بعد النزاع في فلسطين، خاصة للنساء.

➢ النقاش المفتوح حول المرأة والسلام والأمن لعام 2024

في 15 أكتوبر 2024، شاركت الجمعية في ندوة افتراضية عقدتها مجموعة المرأة والسلام والأمن التابعة لشبكة المجتمع المدني للمرأة العربية من خلال الاجتماع الشهري للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة في نيويورك. ركز الاجتماع على التأكيد على الحاجة الملحة لمشاركة المرأة الفعالة في المناقشات المتعلقة بالنزاع المسلح وبناء السلام.

International Advocacy

المناصرة على المستوى الدولي

الشركاء الاستراتيجيين

خلال السنوات الماضية قامت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بتأسيس عدد من الشراكات الاستراتيجية، وهم الشركاء الأساسين الذين يقدمون الدعم اللازم لتعزيز قدرة الجمعية في تحقيق الهدف الرئيسي وهو تعزيز دور ومشاركة المرأة الفلسطينية وتقويتها اقتصاديا، من خلال تعزيز مشاركة الشباب والشابات، والنساء المهمشات، صغار المزارعات وغيرهم ، وذلك من أجل تحسين سبل العيش المستدام لهن، بالإضافة الى تقديم برنامج حماية النساء من العنف المبني على النوع الاجتماعي، و تعزيز دور و مشاركة المرأة السياسية بحيث تكون قادرة على المشاركة السياسية الفاعلة والعمل على اجراء التغير في الحكم و الإدارة. الجدول التالي يبين قائمة الشركاء الاستراتيجيين لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية:

الشريك الاستراتيجي	اللوجو
United Nations for Development Program(UNDP)	
We Effect	
Kavinna Till Kavinna	
European Commission	
UN Women	
French Development Agency(AFD)	
Center Party International Foundation (CIS)	
Karama	

بناء القدرات وتحديث السياسات على مستوى الجمعية

بناء القدرات على مستوى الجمعية: تعتبر الجمعية أن بناء القدرات نشاط يومي، وتسعى عبر كافة الوسائل المتاحة، لتوفير أنشطة بناء القدرات، حيث يتم في العادة تنظيم لقاءات تدريبية للطاقم العامل في مجال التخصص، وكذلك تنظيم التدريبات العامة التي تخص طاقم العمل بشكل عام، وخال العام، قامت الجمعية بعقد ورشة عمل لمراجعة خطتها الاستراتيجية والخطط الاستراتيجية للمؤسسات الشريكة في مشروع النسوية من أجل الحقوق الاستراتيجية. وقد عقدت الورشة في منطقة البحر الميت في الأردن، بمشاركة عضوات من الجمعية العمومية، الهيئة الإدارية، والطاقم التنفيذي، وعدد من ممثلي وممثلات المؤسسات الشريكة على البرنامج المذكور. وخلال الورشة، تم مراجعة الخطة الاستراتيجية للجمعية والوقوف أمام أهم مفاصل العمل، وطرح التوصيات للتطوير في هذا المجال. كما تم مراجعة الخطط الاستراتيجية للمؤسسات الشريكة وتطويرها أيضا.

تحديث السياسات في الجمعية: خلال العام 2024، قامت الجمعية بتحديث وتطوير السياسات الداخلية، ومن ضمنها سياسة مكافحة التميز المبني على النوع الاجتماعي، وسياسة تضارب المصالح. كما قانت الجمعية كذلك بتطوير سياسة حماية الطفولة وسياسة الحماية من العنف النفسي والاستغلال الجنسي.

نظرة مستقبلية لعام 2025: عام التميز والتوسع والشراكة الفاعلة

في ظل ما حققته الجمعية من إنجازات نوعية خلال عام 2024، رغم الظروف الاستثنائية والتحديات الكبرى التي فرضها الاحتلال والحرب على قطاع غزة، تتطلع جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية إلى أن يكون عام 2025 عام التوسع والتميز في الأداء، عبر تعزيز حضورها المجتمعي والمؤسسي وتوسيع نطاق تدخلاتها. تسعى الجمعية إلى توقيع اتفاقيات جديدة مع شركاء ومانحين جدد، وتنفيذ مشاريع مبتكرة تستجيب للاحتياجات الطارئة والتنموية للنساء والفتيات في كافة مناطق عمل الجمعية، لا سيما في المناطق المهمشة والمتضررة من الحرب.

تولي الجمعية أهمية قصوى لبناء قدرات طواقمها، وتعزيز مأسسة العمل وفق أنظمة متابعة وتقييم وضبط جودة أكثر فاعلية، من خلال تطوير الأدوات الرقمية وتحسين كفاءة الأداء الداخلي، بما يضمن تقديم خدمات نوعية للمستفيدات/ين، ويعزز من استدامة العمل المؤسسي. كما ستواصل الجمعية تطوير برامجها في التمكين الاقتصادي عبر دعم المشاريع الصغيرة والتعاونيات، وتعزيز المشاركة السياسية من خلال توسيع مجالس الظل النسوية، وتحسين خدمات الدعم النفسي والقانوني مع تركيز خاص على المناطق الأكثر احتياجاً.

ستعمل الجمعية على تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع المؤسسات المحلية والدولية، مع السعي لتأمين تمويل مستدام يضمن استمرارية المشاريع التنموية. كما ستكثف جهود المناصرة لتوثيق انتهاكات الاحتلال والمطالبة بمساءلته دولياً، مع إصدار تقارير تحليلية حول تأثير الحرب على النساء الفلسطينيات. ومن بين الأولويات أيضاً تطوير استراتيجيات مرنة للطوارئ، وإطلاق مبادرات مبتكرة كمشروع "مطعم الزوادة" لضمان استدامة مالية، وإشراك الشباب في قيادة التغيير المجتمعي.

كما ستراكم الجمعية البناء على إنجازاتها في برامجها الثلاثة، وتطمح إلى مضاعفة عدد المستفيدات من هذه البرامج، وفتح مساحات جديدة للمشاركة المجتمعية، لا سيما من قبل الشابات والقيادات الناشئة. وترى الجمعية في العام 2025 فرصة لتعميق الشراكات الوطنية والدولية، وخاصة مع وزارة شؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن استجابة شاملة ومنصفة لاحتياجات النساء في ظل السياق الصعب والمتغير باستمرار.

تؤمن الجمعية أن عام 2025 سيكون عامًا للارتقاء المؤسسي والتحسين المستمر، عامًا لرواية قصص نجاح جديدة، ولتعزيز أثر الجمعية على مستوى السياسات والخدمات، مما يسهم في تحقيق رؤيتها في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي تسوده العدالة والمساواة والكرامة. وستواصل الجمعية مسيرتها في تمكين النساء ودعم صمودهن، ساعيةً لتحقيق تأثير أعمق في تعزيز حقوق المرأة وبناء مستقبل أفضل للجميع في ظل التحديات المستمرة.

التحديات والمعيقات:

على مدار العام، واجهت الجمعية سلسلة من الصعوبات التي وقفت في وجه تنفيذ أنشطتها:

- تغير في أولويات الفئات المستهدفة :كنتيجة طبيعية لحرب الإبادة في قطاع غزة، وامتدادها في الضفة الغربية، تغيرت أولويات الفئات المستهدفة من تمكين النساء والشابات، إلى تكثيف الجهود لتوفير الحماية، وتقديم خدمات الإغاثة والإنعاش، وتقديم الدعم النفسي لمساعدة الفئات المستهدفة على تجاوز ويلات العدوان.
- التدهور في الوضع الأمني في الضفة الغربية :أدى إغلاق الطرق والتدهور الأمني إلى التأثير بشكل كبير على أنشطة الجمعية، خاصة الأنشطة الميدانية التي استهدفت رفع وعي النساء بحقوقهن. تم اللجوء إلى تنفيذ بعض الأنشطة عبر الحيز الافتراضي، كما منع إغلاق الطرق وتقييد حرية الحركة النساء من مناطق الأطراف من الوصول إلى مقر الجمعية الرئيس والمراكز المجتمعية التابعة لها، بوصفها مساحات آمنة للنساء.
- أثر الوضع السياسي العام :أثر استمرار حرب الإبادة بشكل كبير على تنفيذ الأنشطة، حيث بات التركيز على أنشطة الضغط والمناصرة للمساهمة في وقف العدوان، وتم تأجيل العمل على القضايا الأخرى، ومن بينها أنشطة الضغط والمناصرة المحلية لتعديل القوانين والسياسات والإجراءات بما يعزز منظومة حقوق النساء.
- توقف عمل وأنشطة كافة المشاريع في غزة :توقفت جميع المشاريع في غزة، وتم تجميد معظم أنشطة المشاريع نتيجة تقلص التمويل خاصة بعد السابع من أكتوبر، ووضع شروط جديدة من قبل غالبية الممولين مما أدى للتأخر في تنفيذ الأنشطة وإرباك في العمل.
- التدهور الاقتصادي في الضفة الغربية :أدت سياسات الاحتلال وممارساته، والإغلاق والحواجز، ومنع العمال والعاملات من الوصول إلى أماكن العمل داخل الخط الأخضر، وعدم انتظام رواتب القطاع العام، إلى تدهور اقتصادي غير مسبوق وارتفاع حاد في نسب الفقر والبطالة.
- التأثير الجنساني للأزمة الاقتصادية :تواجه النساء آثاراً غير متناسبة حيث تُعطى الأولوية في فرص العمل المحدودة في السوق المحلية للرجال. وتواجه النساء اللواتي يترأسن أسراً مشقة متزايدة، في حين تكافح النساء اللواتي يدرن مشاريع صغيرة لتسويق منتجاتهن، مما يزيد من إفقارهن.
- فقدان العمل في القطاع غير الرسمي :تعرضت النساء العاملات في القطاع غير الرسمي للتسريح مع تذرع أصحاب العمل بالظروف العامة، في ظل غياب أي شكل من أشكال الحماية القانونية أو الاجتماعية لهؤلاء العاملات.
- تحديات تسويق منتجات التعاونيات النسوية :لم يعد بالإمكان تسويق منتجات التعاونيات والمشاريع النسوية الجماعية الأخرى بسبب الإغلاقات المتكررة للمدن والمواقع الفلسطينية، وضعف القدرة الشرائية للأسر الفلسطينية.
- تشتت تمويل المانحين :تذبذب التزام المؤسسات الممولة بتخصيص وتوفير موازنات كافية لتمكين الجمعية من القيام بمسؤولياتها والتأثير بشكل أكثر فعالية في تحقيق الأهداف، خاصة بعد الحرب على غزة والتمويل قصير الأمد.

- ❖ محدودية تمويل الطوارئ :تمويل الطوارئ الذي يصل حده الأقصى إلى 3 سنوات، والنقص في تمويل مشاريع صغيرة لدعم النساء المعنفات.
- ❖ تحديات تنفيذ المشاريع :التأخير في تنفيذ الأنشطة عبر معظم المشاريع وإلغاء أنشطة أخرى بموافقة الممول نتيجة تدهور الأوضاع السياسية، مما أثر على الالتزام بخطط التنفيذ.
- ❖ تعاظم الحاجة للتدخلات النفسية :في ظل هذه الظروف، ازداد الاحتياج للدعم النفسي في الضفة الغربية بشكل كبير، مع ازدياد حالات الصدمة والتوتر بين النساء والأطفال. تطلب ذلك زيادة التركيز على تقديم الدعم النفسي للفئات المستهدفة للتخفيف من هذه الضغوط، مع تجاوز الاحتياجات لقدرة الجمعية المالية وطواقمها على تقديم هذه الخدمات.
- ❖ توقف الخدمات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي :توقفت الخدمات المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل كامل، خاصة في الأسابيع الأولى من الحرب.
- ❖ تداخل الأدوار :تداخل الأدوار ذات العلاقة فيما يخص إدارة وتنفيذ البرامج الثلاث، مما يستدعي توضيح المهام والمسؤوليات وإنشاء نظام يربط العمل بين البرامج ويساهم في التطوير وتبادل الخبرات اللازمة للتطوير المستمر.
- ❖ عدم قدرة النساء على الوصول للخدمات أثناء الأزمات :عدم تمكن النساء من الوصول إلى الخدمات خلال فترات الأزمات.
- ❖ تراجع الحياة الديمقراطية، وتغير أولويات المؤسسات الحكومية والأهلية، وغياب الحماية للمدنيين، وازدواجية معايير المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية .
- ❖ تراجع الثقة بالخطاب الحقوقي والمنظومة الدولية، وإصدار قوانين لحماية المرأة دون رقابة على تنفيذها، وتغير أولويات النساء نحو الاحتياجات الأساسية والإغاثية على حساب قضايا التمكين والحقوق.

التوصيات:

- ❖ استمرار العمل بالنهج الشمولي لضمان التنسيق بين كافة برامج الجمعية لتقديم منظومة متكاملة من الخدمات للنساء.
- ❖ الإسراع في تعزيز البيئة القانونية للمؤسسة من خلال قانون خاص يوائم بين مسؤوليتها وتنفيذ السياسات الوطنية.
- ❖ استكمال البناء التنظيمي ومأسسة المؤسسة لتمكينها من القيام بدورها في تطوير السياسات الوطنية الخاصة بتعزيز دور المرأة.
- ❖ تفعيل تأسيس فريق وطني بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة لبناء سياسة خاصة بتعزيز دور المرأة ومشاركتها الفعالة.
- ❖ زيادة أنشطة الضغط والمناصرة على المستوى الدولي للمساهمة في توفير الحماية للفلسطينيين والفلسطينيات.
- ❖ تكثيف الجهود الإعلامية لإبراز صورة المؤسسة كمظلة وطنية لدعم وتعزيز دور المرأة.

- ❖ تكثيف التغطية الإعلامية لرصد انتهاكات الاحتلال وإيصال ما يجري للشعب الفلسطيني والانتهاكات خاصة تجاه النساء للعالم.
- ❖ تكريس دور المؤسسة مع الشركاء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني بما يشمل القطاعات العام والخاص والأهلي.
- ❖ تدريب الطاقم العامل في الجمعية في مجال الأمن والحماية خاصة في ظل العمل في ظروف أمنية صعبة.
- ❖ تطوير البنية التقنية للجمعية لزيادة الأمن الرقمي من خلال توفير أجهزة حاسوب متطورة ونظام مراقبة حديث.
- ❖ اعتماد خطط طوارئ فاعلة خصوصاً وقت الأزمات، وتشكيل لجان طوارئ نسوية تُعنى بتقديم خدمات للنساء المعنفات.
- ❖ استثمار الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتنفيذ التوصيات وتوجيه الجهات المانحة والفاعلة.
- ❖ إشراك المؤسسات والوزارات المشمولة بنظام التحويل الوطني للمشاركة في ورش العمل.
- ❖ التركيز على تشكيل شبكات من الشباب الذكور كمدافعين عن حقوق النساء.
- ❖ تطوير القدرات القيادية للمجموعات النسائية ومجموعات الشابات للعمل على قضايا المجتمع ككل.
- ❖ تنسيق جهود الحركة النسوية لإعادة الاعتبار للدور الوطني للنساء.
- ❖ زيادة جهود المؤسسات الحقوقية والنسوية للضغط على المجتمع الدولي لتحمل المسؤولية في مساءلة الاحتلال على جرائمه.
- ❖ خلق مشاريع اقتصادية تلبي الاحتياجات العملية الملموسة للنساء والشابات مثل إيجاد فرص عمل ودعم مشاريع مدرة للدخل.
- ❖ العمل على تطوير وإعادة تشغيل مطعم الزوادة ليكون مصدر دخل يساعد في دعم تنفيذ النشاطات.
- ❖ اعتماد مشاريع طويلة الأمد (على الأقل 5 سنوات) تهدف إلى تمكين النساء على مختلف المستويات.
- ❖ بناء وتطوير قدرات النساء المعنفات وتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
- ❖ تبني أنشطة في جميع المشاريع المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي لتعليم المرأة المهارات الحياتية.
- ❖ تفعيل القوانين التي تحمي حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والعمل على تنفيذها.
- ❖ ضمان حماية النساء في الحيز الخاص والعام وخصوصاً في بيئة العمل.
- ❖ التعاون الكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والوزارات العاملة على تمكين النساء.
- ❖ تمكين النساء في القرى والأماكن المهمشة ليصبحن قائدات ميدانيات وبؤر قوة لبقية النساء في المجتمع.

معًا... نواصل الطريق.

رغم الألم والدمار، ورغم الظروف الاستثنائية والتحديات غير المسبوقة التي واجهها شعبنا، كانت المرأة الفلسطينية دائمًا في قلب النضال — صامدة، مناضلة، ومبادِرة في بناء الحياة من رماد الحرب.

تتوجه جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بجزيل الشكر والعرفان لكل من آمن برسالتنا، وساهم في تمكين النساء والدفاع عن حقوقهن في كل شبر من فلسطين.

انضموا إلى جهودنا..

ادعموا تمكين المرأة الفلسطينية مادياً ومعنوياً، تابعونا، وشاركوا في حملاتنا.

من أجل مجتمع عادل، حر، متساوٍ — نواصل العمل.

اتصل بنا

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

المقر الرئيسي: فلسطين، رام الله - شارع ركب - عمارة الشركة العقارية - الطابق الثالث.

www.pwwsd.org

pwwsd@pwwsd.org

+970 2 2986761-2981977